-7-

أفق الحرية

في رسالته السنوية إلى الكونغرس عام 1935، أعرب الرئيس روزفلت عن قناعته بأن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها الولايات المتحدة خلال فترة الكساد الكبير في الثلاثينيات، ترجع جذورها إلى الحريات المفرطة للسوق الاقتصادي. وقال روزفلت إن «على الأميركيين التعهد بنبذ ذلك المفهوم لاكتساب الثروة بطريقة تخلق فيها الأرباح الفاحشة سلطة طاغية ونفوذا خاصا يتجاوز الحدود». لقد أصبحت العدالة الاجتماعية في كل مكان في العالم هدفا متعينا، لا مثالا بعيدا، أضاف روزفلت، والواجب الأساس للدولة الأميركية ومجتمعها المدني اليوم يكمن في استخدام سلطاتها وتخصيص مواردها للقضاء على الفقر والجوع، وضمان سبل العيش الآمن، وحماية المواطن من تقلبات الحياة ومخاطرها الكثيرة، وتوفير الأمان للأسر الكريمة[1]. إن الناس المعوزين ليسوا أحرارا، والحرية من الحاجة والعوز كانت إحدى الحريات الكبيرة الأربع التي أعلن روزفلت لاحقا أن رؤيته السياسية للمستقبل تتأسس عليها. من الواضح أن مثل هذه القضايا العريضة تتناقض مع أفق الحريات الضيق الذي وضعه الرئيس بوش في مركز خطابه السياسي، حين جادل بأن الطريقة الوحيدة لمواجهة مشاكلنا تكمن في توقف الدولة عن تنظيم القطاع الخاص، وانسحابها من عملية توفير الخدمات الاجتماعية، وضرورة رعايتها حريات وأخلاقيات السوق وتعميقها محليا وعلى النطاق

العالمي. لا يمكن لمثل هذا الحط الليبرالي الجديد من قدر الحرية، وقصر مفهومها على مجرد الدفاع عن حرية الاستثمارات والأعمال الخاصة، إلا أن يعني «الحرية الكاملة لمن لا تحتاج مستويات دخلهم وترفهم وأمنهم إلى دعم»، كما أشار كارل بولاني، «وترك القليل القليل من الليبرالية لعموم الناس، الذين يحاولون عبثا استخدام حقوقهم الديمقراطية للحصول على ملجأ يقيهم سلطة ونفوذ أصحاب الأملاك الخاصة»[2].

ما يثير الدهشة في الوضع المتردي للخطاب العام السائد في الولايات المتحدة، وأماكن أخرى في العالم، غياب أي حوار جدي حول اختيار مفهوم الحرية الملائم لوقتنا الراهن من بين مجموعة المفاهيم المتعددة والمتشعبة للحرية. إذا كان بالإمكان حقا إقناع عامة الأميركيين بتأييد أي شيء تقريبا باسم الحرية، فيجب بالتأكيد إخضاع معنى هذه الكلمة لأعمق درجات التمحيص. لكن، لسوء الحظ، تنزع الإسهامات الحالية في هذا النقاش إما إلى إتباع خط ليبرالي جديد صرف (كما يفعل المعلق السياسي فريد زكريا، الذي يسعى بشكل لا يقبل الجدل إلى إثبات أن الإفراط في الديمقراطية يشكل التهديد الرئيس للحرية الفردية)؛ أو إلى طي الأشرعة بحذر أمام رياح الليبرالية الجديدة السائدة، بحيث لا تقدم الكثير من نقاط الاختلاف مع المنطق الليبرالي الجديد، كما هو الحال- للأسف- مع أماريتا سين (الذي حصل أخيرا، وعن جدارة، على جائزة نوبل في الاقتصاد، ولكن بعد أن أُجبر صاحب البنك الليبرالي الجديد على التنحي عن رئاسة اللجنة المخولة منح الجائزة). يعتبر كتاب سين التطوير حريةً أكثر الإسهامات شفافية في النقاش الدائر مؤخرا. لكنه، للأسف أيضا، يحجب حقوقا سياسية واجتماعية مهمة تحت عباءة

التفاعلات الداخلية للسوق الاقتصادي الحر[3]. يقول سين على ما يبدو أن لا شكل من أشكال الحريات سوف يعمل على ما يرام دون توفر سوق اقتصادي حر على الطراز الليبرالي. ويتفق هذا الرأي مع آراء قطاع عريض من عامة الأميركيين، الذين يتراءى لهم أن الحريات الليبرالية الجديدة بامتياز، التي يروج لها بوش وأعوانه الجمهوريون، هي الشكل الوحيد للحريات، وأنها، كما قيل لنا، تستحق الموت من أجلها في العراق، وأن على الولايات المتحدة «كأعظم قوة على وجه الأرض» واجب «الالتزام» بنشرها في كل مكان. إن منح الميدالية الرئاسية للحرية، وهي وسام أميركي رفيع المستوى، إلى بول بريمر، مهندس إعادة الإعمار الليبرالية الجديدة للدولة العراقية، يقول الكثير عما يمثله هذا القطاع من عامة الأميركيين.

تبدو مفاهيم روزفلت للحرية معقولة تماما، وراديكالية إلى درجة كافية بالمعايير الراهنة. ولعل هذا يفسر إحجام الحزب الديمقراطي الحالي عن وضعها بوجه المفاهيم التجارية الضيقة والعزيزة على قلب بوش. وتتمتع رؤية روزفلت في الحرية بنسب مشرف في الفكر الإنسانوي، فكارل ماركس على سبيل المثال اعتنق أيضا الرأي الراديكالي جدا بأن المعدة الخاوية لا تفضي إلى الحرية. «لا يبدأ حيز الحرية فعليا»، كتب ماركس، «إلا حيث ينتهي العمل بمقتضى الحاجة والاعتبارات الدنيوية الأخرى»، ولذلك يبقى بالتأكيد «خارج دائرة الإنتاج المادي الفعلي». لقد أدرك ماركس جيدا أننا لا نستطيع أبدا تحرير أنفسنا من علاقاتنا الأيضية مع الطبيعة، أو من علاقاتنا الاجتماعية أحدنا مع الآخر، لكننا على الأقل نطمح إلى بناء نظام اجتماعي تصبح فيه عملية اكتشاف طاقاتنا الإنسانية وقدراتنا الفردية بحرية إمكانية حقيقية[4]. ليس ثمة شك في أن

الليبرالية الجديدة تُعتبر فشلا ذريعا بمعايير ماركس للحرية، ومن شبه المؤكد أنها كذلك بمعايير الحرية التي وضعها آدم سميث في كتابه نظرية المشاعر الأخلاقية. بالنسبة لأولئك الذين بقوا أو طردوا خارج نظام السوق ـ وهم مجمع كبير من الناس الذين يمكن الاستغناء عنهم على ما يبدو، ولا يتمتعون بأية ضمانات اجتماعية أو هيكليات دعم اجتماعي ـ لا يمكنهم توقع الكثير من الليبرالية الجديدة، باستثناء الفقر والجوع والمرض واليأس. أملهم الوحيد أن يزحفوا بطريقة ما إلى داخل نظام السوق كمنتجين صغار للسلع، أو بائعين جوالين (أو أشياء أو قوى عمل غير رسمية)، أو طفيليين صغار يتوسلون أو يسرقون أو يتدبرون بالقوة بعض الفتات من على موائد الأغنياء، أو كمشاركين في التجارة الهائلة وغير الشرعية بالمخدرات أو الأسلحة أو النساء أو أي شيء غير شرعي آخر ثمة طلب عليه. هذا تحديدا «العالم المالثوسي»، الذي تنحى اللائمة فيه على ضحاياه، كما يرد في بعض الكتابات، مثل المقال المؤثر للصحافي السياسي روبرت كابلان، «الفوضوية القادمة»[5]. لا يتبادر أبدا لذهن كابلان أن لليبرالية الجديدة والتراكم بسلب الملكية علاقة من قريب أو بعيد في الحالات التي يوصفها، مع أن السجل المذهل لأعمال الشغب ضد صندوق النقد الدولي، ناهيك بموجات الجريمة التي اجتاحت مدن نيويورك ومكسيكو وجوهانسبرغ وبونيس إيرس والعديد من المدن الأخرى، إثر الإصلاحات الليبرالية الجديدة وعمليات التكيف الاقتصادي البنيوي، كان يجب أن تلفت انتباهه[6]. في الكفة الأخرى من ميزان الثروة، لا يجد المندمجون تماما في منطق السوق ومتطلباته التي لا ترحم، مكانا أو زمنا كافيا لاستكشاف إمكاناتٍ وطاقاتٍ تحررية، خارج ما يجري تسويقه على

أنه مغامرات واستعراضات وراحة «خلاقة». إن حيز الحرية ينكمش أمام منطق السوق المرعب وكثافة ارتباطاته الجوفاء، فيفرض علينا العيش كملاحق للسوق، وتذييلات لتراكم رأس المال، بدلا من أن نكون كائنات شعورية وإنسانية معبرة.

في هذا السياق، يمكن أن نفهم بشكل أفضل ظهور ثقافات المعارضة المتنوعة، التي ترفض بشكل صريح أو خفي، من داخل أو خارج نظام السوق، أخلاقيات وممارسات السوق كما تفرضها الليبرالية الجديدة. هناك، مثلا، حركة بيئية تتوسع باطراد داخل الولايات المتحدة، وتعمل بجد على تعزيز الرؤى البديلة لكيفية ربط المشاريع السياسية والبيئية بشكل أفضل. هناك أيضا حركة فوضوية متنامية بين الشباب، تعتقد إحدى أجنحتها ـ حركة «البدائيين» ـ أن أمل الإنسانية الوحيد يكمن في العودة إلى مرحلة الصيد/القطاف، التي سبقت قيام الحضارة، وإلى بدء التاريخ الإنساني عمليا من جديد. يسعى آخرون، تحت تأثير حركات مثل «كرايمثنك» (التفكير الإجرامي)، وكتّاب، مثل ديرك جنسن، إلى تطهير أنفسهم من كل آثار الاندماج في منطق السوق الرأسمالي[7]. كما يسعى آخرون أيضا إلى بناء عالم دعم وتكافل متبادل، حتى في قلب الرأسمالية الليبرالية الجديدة، عبر تشكيل أنظمة التبادل الاقتصادي المحلية، مثلا، وشبكات «الأموال المحلية» الخاصة بها. كذلك تزدهر التنويعات الدينية على هذه النزعة العلمانية، من الولايات المتحدة مرورا بالبرازيل إلى الأرياف الصينية، حيث تشير التقارير إلى تشكل طوائف دينية بمعدلات مذهلة[8]. ويتخذ حيز كبير من قطاع الدين المنظم ـ المسيحيون التبشيريون، والمسلمون الوهابيون، وفئات متنوعة من البوذية والكونفوشيوسية ـ موقفا شديد

العداء تجاه السوق وتجاه الليبرالية الجديدة تحديدا. ثم هناك الحركات الاجتماعية الكثيرة المناضلة ضد مظاهر محددة من الممارسات الليبرالية الجديدة، خصوصا التراكم بسلب الملكية، وتسعى إلى الوصول لثروات محرومة منها سابقا (كحركة الفلاحين بلا أرض في البرازيل، أو الحركة التي قادت احتلال المعامل في الأرجنتين)، أو تقاوم الليبرالية الجديدة المتوحشة (كحركة زاباتيستا الثورية في المكسيك). بالإضافة إلى ذلك، استلم تحالف يسار الوسط، الذي يجاهر بانتقاده الليبرالية الجديدة، مقاليد الحكم في أميركا اللاتينية، ويبدو في وضع يسمح له بتوسيع وتعميق تاثيره في كافة أنحاء القارة. كما أن النجاح المفاجئ لحزب المؤتمر وعودته إلى الحكم في الهند، بتفويض يساري، يقدم مثالا آخر على هذه الحالة. إن الدلائل على الرغبة بإيجاد بديل لليبرالية الجديدة تتوفر بكثرة في مناطق واسعة ومختلفة من العالم[9].

هناك مؤشرات سخط واستياء حتى داخل الدوائر السياسية الحاكمة ضد الليبرالية الجديدة وحكمة مقترحاتها ووصفاتها. بعض المتحمسين السابقين (أمثال الاقتصاديين جيفري ساكس وجو ستيغليتز وبول كروثمان) والمشاركين (كجورج سوروس)، تحولوا إلى نقاد لليبرالية الجديدة، حتى إلى حد اقتراح العودة إلى نوع معدل من الكينزية، أو المقاربة «المؤسساتية» لإيجاد حل للمشاكل العالمية ـ بدءا بإيجاد بنى تنظيمية أفضل للحكم والإدارة في العالم وانتهاء بفرض رقابة لصيقة على مضاربات الممولين المتهورة[10]. لم تشهد السنوات القليلة الماضية دعوات متكررة لإصلاح أنظمة الحكم والإدارة في العالم فحسب، بل وضعت أيضا مخططات رئيسة لتنفيذها[11]. كما شهدت انبعاث الاهتمام الأكاديمي

والمؤسساتي بالأخلاقية العالمية أساسا للحكم والإدارة («ما يؤذي أحدنا يؤذينا جميعا»). وعلى الرغم من إشكالية وسذاجة هذه النزعة الكونية الواضحة، فإن أخلاقيتها ليست مجردة كلية من الفائدة[12]. بهذه الروح تحديدا يجتمع رؤساء الدول دوريا، كما فعل 189 رئيس دولة في القمة الألفية عام 2000، ليوقعوا بيانات ورعة تؤكد التزامهم الجماعي بإزالة الفقر، ومحو الأمية، وعلاج الأمراض، في المستقبل القريب. مع ذلك، تبقى الالتزامات بمحو الأمية، مثلا، جوفاء تماما، على خلفية الانخفاضات الحادة والمستمرة في معدلات الناتج القومي المخصصة للتعليم في كل مكان تقريبا من العالم الليبرالي الجديد.

لا يمكن تحقيق مثل هذه الأهداف دون تحدي القواعد الأساسية التي ترتكز عليها قوة الليبرالية الجديدة وسطوتها، سيما بعد أن أسرفت العمليات الليبرالية الجديدة بتقديم الثروات والتبرعات السخية إليها. ولا يعني ذلك عكس عملية انسحاب الدولة من توفير الرعاية والخدمات الاجتماعية فحسب، بل أيضا مواجهة القوى الطاغية للرأسمال التمويلي. في الماضي، احتقر كينز «المراهنين» الطفيليين، المعتاشين على الفوائد والأرباح، وتطلع بشوق إلى ماأسماه «الموت الرحيم للشخص الطفيلي والوسيط» على اعتباره شرطا ضروريا، ليس فقط لتحقيق حد أدنى من العدالة الاقتصادية، بل أيضا لتجنب الأزمات الدورية التي تبقى الرأسمالية على الدوام عرضة لها. إن فضيلة التسوية الكينزية والليبرالية المتجذرة بعد عام 1945 تكمن في أنها قطعت أشواطا لا بأس بها في تحصيل تلك الأهداف. على عكس ذلك، مجدت الليبرالية الجديدة دور صاحب الأملاك، فخفضت ضرائب الأغنياء، وفضلت الأرباح ومكاسب

المقاولة والمضاربة على الأجور والرواتب، وأطلقت العنان لأزمات مالية هائلة لم يعرفها العالم من قبل، وإن تم احتواؤها جغرافيا، مما ترك آثارا مدمرة على فرص العمل والحياة في دولة إثر أخرى. لقد أصبح السبيل الوحيد لتحقيق الأهداف الليبرالية النبيلة مواجهة قوى التمويل، وسحب الامتيازات الطبقية التي بنتها، مع أن ليس ثمة مؤشرات في أي مكان على احتمال قيام القوى الحالية بأي شيء من هذا القبيل.

بالنسبة للعودة إلى الكينزية، وكما بينت سابقا، بزت إدارة بوش الجميع في استعدادها لتحمل عجز متصاعد في الميزانية الفدرالية، قد يمتد أذاه مستقبلا إلى ما لا نهاية. وعلى عكس الوصفات الكينزية التقليدية، تتجه عمليات إعادة توزيع الثروة في هذه الحالة باتجاه الأعلى، لمصلحة الشركات الكبيرة وكبار مدرائها التنفيذيين الأثرياء، ومستشاريهم الماليين/ القانونيين، على حساب الطبقات الفقيرة والوسطى، وحتى حملة الأسهم العاديين (بمن فيهم أصحاب الاعتمادات التقاعدية)، ناهيك بأجيال المستقبل. ولا ينبغي أن تثير استغرابنا حقيقة إمكانية تنقيح الكينزية التقليدية وتشذيبها، أو حتى قلبها رأسا على عقب، بالطريقة الليبرالية الجديدة. كما بينت للتو أيضا، تتوفر دلائل كثيرة على أن الوظيفة الأساس للنظرية الليبرالية الجديدة وخطابها المنمق (خصوصا الخطاب السياسي المتعلق بالحرية والليبرالية)، كانت على الدوام توفير قناع للممارسات الهادفة كلية إلى الحفاظ على سلطة النخبة الطبقية، أو استعادتها أو إعادة تشكيلها. لذلك ينبغي علينا في السعي لاستكشاف البدائل، التحرك خارج الأطر المرجعية التي حددتها هذه السلطة الطبقية، وخارج أخلاقيات السوق التي تبنتها، مع ضرورة الحفاظ على اتزاننا وواقعيتنا وتجذرنا في

الحقائق الزمانية والمكانية، التي تشير إلى إمكانية حدوث أزمة كبيرة في قلب النظام الليبرالي الجديد ذاته.

نهاية الليبرالية الجديدة؟

يستحيل احتواء التناقضات الاقتصادية والسياسية القائمة في صلب الليبرالية الجديدة إلا من خلال الأزمات المالية. وقد أثبتت آثار هذه الأزمات حتى الآن أنها ضارة محليا، ولكن يمكن تدبرها وإدارتها على الصعيد العالمي. بالطبع، تعتمد القدرة في إدارة تلك الأزمات على الابتعاد إلى حد كبير عن النظرية الليبرالية الجديدة، ومجرد حقيقة أن مصدري قوة الاقتصاد العالمي ـ الولايات المتحدة والصين ـ غارقتان حتى العظم في تمويل العجز في ميزانيتهما، تشكل بالتأكيد دليلا دامغا على أن الليبرالية الجديدة في ورطة، إن لم تكن انتهت فعليا كدليل نظري يضمن مستقبل التراكم الرأسمالي. هذا لا يمنع الاستمرار باستخدام النظرية كخطاب منمق لدعم استعادة/ تشكيل سلطة النخبة الطبقية، لكن عندما تصل التفاوتات في الدخل والثروة ـ كما هو الحال اليوم ـ نقطة معينة تقارب مثيلتها قبيل الانهيار الكبير عام 1929، فإن اختلال التوازن سيصبح مزمنا إلى حد يوّلد فيه أزمة بنيوية. للأسف، لا تتحلل أنظمة التراكم مطلقا، أو قلما تفعل، بطريقة سلمية، فقد قامت الليبرالية المتجذرة من رماد الحرب العالمية الثانية وفترة الكساد الكبير. وولدت الليبرالية الجديدة وسط أزمة التراكم في السبعينيات، منبثقة من رحم ليبرالية استنفذت قواها، وبدرجة كافية من العنف تبرر ملاحظة ماركس أن العنف دائما وأبدا قابلة التاريخ. بدأ خيار الليبرالية الجديدة

الاستبدادي يظهر بوضوح في الولايات المتحدة، فالاعتداء العنيف على العراق في الخارج، وسياسات قمع الحريات والسجن في الداخل، تشير إلى تصميم جديد من قبل النخب الحاكمة في الولايات المتحدة إلى إعادة تعريف النظام العالمي والمحلي بما يخدم مصالحها، الأمر الذي يحتم علينا النظر مليا وبحذر شديد إلى احتمال حدوث أزمة في النظام الليبرالي الجديد، وإلى كيفية تبديها.

إن الأزمات المالية التي سبقت مرارا الهجوم الضاري على اقتصادات دول بأكملها، من قبل قوى مالية متفوقة، تميزت عادة باختلالات توازن اقتصادية مزمنة. وتتجسد الأعراض النموذجية لهذه الاختلالات بارتفاع حاد في عجز الميزانية الداخلي لا يمكن السيطرة عليه، وأزمة في ميزان المدفوعات، وتخفيضات سريعة في قيمة العملة، والتقديرات غير المستقرة لقيمة الأصول الداخلية (في الأسواق المالية وأسواق العقارات، مثلا)، وارتفاع معدلات التضخم، وزيادة نسبة البطالة مع انخفاض الأجور، وهروب رأس المال إلى الخارج. تتميز الولايات المتحدة الآن بسجل مرتفع على أول ثلاثة من هذه المؤشرات الرئيسية السبعة، وثمة مخاوف فيما يتعلق بالمؤشر الرابع، بينما يوحي «انتعاش البطالة» الراهن وركود الأجور بوجود مشاكل أولية في المؤشر السادس. من شبه المؤكد أن مثل هذا الخليط من المؤشرات في أي مكان في العالم، كان يقتضي تدخل صندوق النقد الدولي (وقد اشتكى اقتصاديو صندوق النقد الدولي جهارا، كما فعل رئيسا بنك الاحتياط الفدرالي السابق فوكلر والحالي غرينسبان، من أن الاختلالات داخل الاقتصاد الأميركي تهدد الاستقرار الاقتصادي العالمي)[13]. لكن لأن الولايات المتحدة تهيمن على صندوق النقد الدولي، فذلك لا يعني أكثر

من أن تقوم الولايات المتحدة بواجب ترتيب بيتها الداخلي، وإظهار المزيد من الانضباط الذاتي، ولا يبدو ذلك ممكنا في الوقت الحالي. السؤالان الكبيران اللذان يطرحان نفسيهما في هذا السياق: هل تقوم الأسواق العالمية بفرض الانضباط (كما يفترض بها أن تفعل، حسب النظرية الليبرالية الجديدة)، وإن فعلت فكيف، وبأية آثار؟

من المستبعد، وإن لم يكن الاحتمال مستحيلا، أن تصبح الولايات المتحدة بين ليلة وضحاها مثل الأرجنتين عام 2001. لكن العواقب في هذه الحالة ستكون كارثية، ليس فقط داخليا بل أيضا بالنسبة للرأسمالية العالمية. ونظرا لأن كل من ينتمي إلى الطبقة الرأسمالية، ومديريها العالميين في كل مكان تقريبا، يدرك تماما هذه الحقيقة، فإن بقية دول العالم اليوم تبدي استعدادها (وإن يكن على مضض في بعض الحالات) للاستمرار في دعم الاقتصاد الأميركي بما يكفي من الاعتمادات والديون لتحمل إسرافه. غير أن تدفق رأس المال الأجنبي الخاص إلى داخل الولايات المتحدة تقلص إلى حد خطير (باستثناء عمليات شراء أصول رخيصة الثمن بسبب انخفاض قيمة الدولار)، ولذلك تتابع البنوك المركزية الكبيرة في العالم اليوم ـ خصوصا في اليابان والصين ـ تملك «أميركا الشركة». ويدرك هؤلاء أيضا أن سحب دعمهم للاقتصاد الأميركي يترك آثارا مدمرة على اقتصاداتهم، لأن الولايات المتحدة لا تزال تشكل سوقا رئيسا لصادراتهم. لكن هناك حد لاستمرارية هذا النظام وتقدمه، إذ يملك الأجانب للتو حوالي ثلث مخزون الأصول في وول ستريت، وحوالي نصف سندات الخزينة الأميركية، وتكاد العوائد والفوائد المتدفقة خارج الولايات المتحدة إلى مالكيها الأجانب توازي تقريبا ما تقتطعه الشركات والعمليات المالية الأميركية من أتاوات

في الخارج، إن لم تكن تفوقها (الشكل 1.7). سوف يتخذ توازن الأرباح هذا منحى سلبيا شديدا كلما ازداد معدل اقتراض الولايات المتحدة من الخارج، وهي تقترض اليوم بمعدلات تقارب بليون دولار يوميا. إذا ارتفعت معدلات الفائدة في الولايات المتحدة (كما لا بد أن ترتفع في فترة ما)، فإن ما حدث في المكسيك إثر رفع فولكر معدل الفائدة عام 1979، بدأ يلوح في الأفق كمشكلة حقيقية. بعد فترة وجيزة سوف تدفع الولايات المتحدة في خدمة دينها العام إلى باقي دول العالم أكثر بكثير من إيراداتها[14]، وسوف لن يرحب الأميركيون باقتطاع الثروة من داخل الولايات المتحدة لتسديدها. إن الزيادة الثابتة في تمويل ديون الاستهلاكية الأميركية، التي كانت أساس السلام الاجتماعي منذ عام 1945، يجب أن تتوقف.

لا يبدو أن هذا الخلل يقلق إدارة بوش، إذا أخذنا بالاعتبار التصريحات المتعجرفة بأن عجز الميزانية الحالي، إن كان يعتبر مشكلة، فهو مشكلة يسهل التعامل معها بشراء الناس بضائع أميركية الصنع (وكأن هذه البضائع متوفرة للتو، ورخيصة بما فيه الكفاية ليشتريها الناس، أو كأن البضائع المصنعة في الولايات المتحدة لا تحوي مكونات وعناصر كثيرة أجنبية الصنع). إذا حدث ذلك فعلا فإن محلات «وول مارت» بالتأكيد ستعلن إفلاسها وتتوقف عن العمل. يقول بوش إن من السهولة بمكان التعامل مع عجز الميزانية دون رفع الضرائب، عن طريق وضع كوابح على البرامج المحلية (وكأن ثمة مشاريع كمالية كبيرة ما تزال قائمة لتفكيكها). «لقد علمنا ريغان أن عجز الميزانية أمر غير ذي بال»، أضاف نائب الرئيس تشيني في تعليق خطير، لأن ريغان علمنا أيضا أن تراكم عجز الميزانية سبيل آخر لفرض تخفيضات في الإنفاق العام، والاعتداء على مستوى معيشة السواد الأعظم من السكان، في حين يمنح الأغنياء المزيد من الثروات. كما

علمنا ريغان أن كل ذلك يتحقق بالشكل الأمثل وسط أزمات واضطرابات مالية حادة. إذا حدث ذلك أيضا، فلنا أن نطرح السؤال العام التالي: «من الذي استفاد فعليا من الأزمات المالية العديدة التي تعاقبت على بلد إثر آخر، في موجة كارثية إثر أخرى من تخفيضات العملة والتضخم وهروب رأس المال والتكييفات البنيوية للاقتصاد منذ أواخر السبعينيات؟» الإجابة على هذا السؤال تجعل من السهولة بمكان تفهم أسباب ضعف التزام الإدارة الأميركية الراهنة بتفادي أزمة مالية محيقة، برغم كل الإشارات التحذيرية، فإثر انهيار مالي شامل قد تكون النخبة الحاكمة تأمل بالظهور مجددا أقوى، وبصلاحيات وتفويض أوسع من ذي قبل.

قد يستطيع الاقتصاد الأميركي التحايل على الاختلالات الاقتصادية الراهنة (كما فعل بعد عام 1945)، واستنباط طريقته الخاصة للخروج من المشاكل التي أوقع نفسه بها، وثمة دلائل ضعيفة تشير في هذا الاتجاه. لكن السياسة الراهنة، على ما يبدو، قائمة في أفضل الأحوال على «مبدأ ميكاوبر»، الذي يتكل على أن شيئا إيجابيا ما لا بد وأن يطرأ على الوضع الحالي. لقد استطاع رؤساء الشركات الأميركية العيش في عالم أوهامهم الخاص قبل أن تنهار كيانات كانت تبدو منيعة، كشركة إنرون مثلا، وقد يكون هذا أيضا مصير «أميركا الشركة». ولا بد لكل من يحمل هم ومصلحة هذا البلد في قلبه أن يشعر بالقلق الشديد جراء التصريحات الواهمة للقيادة المالية. كذلك يحتمل أن تكون النخبة الحاكمة في الولايات المتحدة أجرت حساباتها، واستنتجت أنها قادرة على البقاء بوضع أفضل في ظل أزمة مالية عالمية، تستغلها لإكمال أجندتها في فرض هيمنتها المحلية الشاملة. غير أن المستقبل قد يثبت أيضا أن هذه الحسابات كانت خطأ فادحا، يترتب عنه التسريع في تحويل الريادة إلى اقتصاد إقليمي آخر (في آسيا على الأرجح)، وفي الوقت نفسه تقليص قدرة النخبة الحاكمة على فرض هيمنتها داخليا وخارجيا.

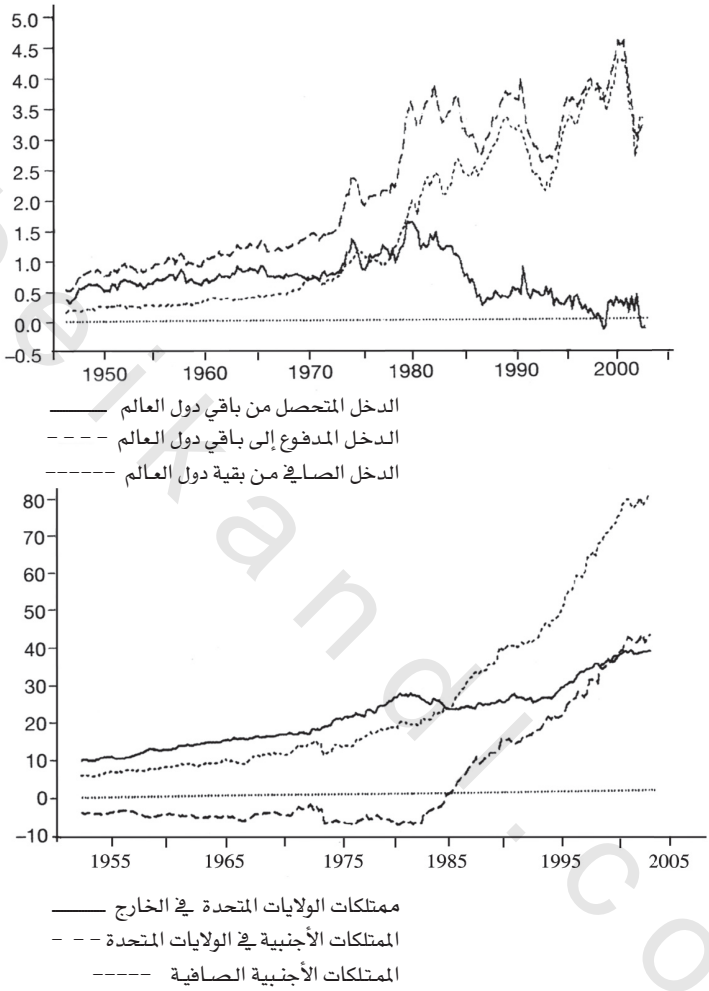

الشكل 1.7: موقع الولايات المتحدة المتدهور في تدفق الرأسمال العالمي والملكية 1960 ـ 2002

(في الأعلى) تدفق الاستثمارات الأميركية داخل وخارج الولايات المتحدة

(في الأسفل) تغير حصص الملكية الأجنبية

المصدر:

» ,Dumenil and Levy«.

السؤال الأكثر إلحاحا يتعلق بنوع الأزمة التي يحتمل أن تخدم الولايات المتحدة بالشكل الأمثل في حل إشكالية وضعها الحالي، لأن ذلك الخيار يقع في الواقع ضمن حيز الخيارات السياسية. تجدر الإشارة في عرضنا هذه الخيارات إلى أن الولايات المتحدة لم تكن عصية على المصاعب المالية في السنوات الثلاثين الماضية، فانهيار سوق الأسهم عام 1987 مسح 30% من قيمة الأصول؛ وفي نقطة الحضيض التي بلغها الانهيار اللاحق، بعد انفقاء فقاعة الاقتصاد الجديد في أواخر التسعينيات، خسرت الأصول الورقية 8 تريليون دولار من قيمتها، قبل أن تعود إلى مستوياتها السابقة. كما كلفت معالجة إخفاقات البنوك والمدخرات والقروض حوالي 200 بليون دولار عام 1987، وفي ذلك العام وصلت الأمور درجة من السوء حذر فيها وليام ايزاكس، رئيس الشركة الفدرالية لودائع التأمين، من أن الولايات المتحدة قد تكون ماضية باتجاه تأميم القطاع المصرفي برمته. أضف إلى ذلك أن الإفلاسات الهائلة لشركتي «لونغ تيرم كابيتال مانجمت» و «اورينج كنتري»، وغيرهما من الشركات التي ضاربت وخسرت في السوق، وما تلا ذلك من انهيار العديد من الشركات الرئيسة عامي 2001 ـ 2002، وسط زلات حسابية مذهلة، لم يكلف عموم الأميركيين غاليا فحسب، بل أظهر أيضا درجة الهشاشة والزيف التي وصلت إليها العمليات التمويلية الليبرالية الجديدة. بالطبع، لا تقتصر هذه الهشاشة على الولايات المتحدة فمعظم الدول، بما فيها الصين، تواجه تقلبات واضطرابات مالية. ارتفعت ديون العالم النامي، مثلا، من 580 بليون دولار عام 1980 إلى 2.4 تريليون دولار عام 2002، وجلها غير قابل للإيفاء. في عام 2002، بلغ التدفق الخارجي الصافي لخدمة هذا الدين 340 بليون دولار، مقابل مساعدات

التنمية الخارجية التي لم تتجاوز 37 بليون دولار[15]، الأمر الذي أدى في بعض الحالات إلى أن خدمة الدين تجاوزت الإيرادات الأجنبية، مما دفع بعض الدول، كالأرجنتين مثلا، إلى إظهار درجة معتبرة من العناد والتمرد بوجه دائنيها، وهو تصرف يمكن تفهمه منطقيا.

تأمل، إذن، من وجهة نظر الولايات المتحدة، السيناريوهين التاليين للحالة الأسوأ: توفر اندفاعة حادة وقصيرة من التضخم الفائق سبيلا إلى شطب الديون العالمية والاستهلاكية المستحقة، فتوفي الولايات المتحدة عمليا ديونها تجاه اليابان والصين وباقي الدول بدولارات انخفضت قيمتها إلى حد كبير. لا ترحب بقية دول العالم بمثل هذه المصادرة التضخمية (وإن تكن لا تستطيع فعل الكثير تجاهها، نظرا لأن إرسال البوارج إلى خليج بوتوماك ليس خيارا ملائما). سوف يدمر التضخم الفائق أيضا المدخرات، والمخصصات التقاعدية، وغيرها الكثير من الاعتمادات داخل الولايات المتحدة، فيستتبع عكس المسار النقدي الذي اتبعه فولكر وغرينسبان عموما. ولدى أدنى إشارة على مثل هذا التحول عن النظرية النقدية (التي تعني عمليا إعلان موت الليبرالية الجديدة)، من المؤكد تقريبا أن أصحاب البنوك المركزية في كل مكان في العالم سوف يخلقون طلبا شديدا على الدولار، ويعجلون بحدوث أزمة مبكرة من هروب رأس المال إلى الخارج، لا تستطيع المؤسسات المالية في الولايات المتحدة التعامل معها. يفقد الدولار مصداقيته كعملة الاحتياطي العالمي، ويخسر كل مزاياه المستقبلية (على سبيل المثال، رسم السك ـ أي سلطة طباعة الأوراق المالية) كقوة مالية مسيطرة في العالم، وهو دور تتولاه لاحقا أوربا أو آسيا أو كلتاهما (يظهر مدراء البنوك المركزية للتو تفضيلهم الاحتفاظ

بقدر أكبر من موازناتهم باليورو). قد تكون العودة إلى قدر معتدل من التضخم واردة، لأن ثمة دلائل كثيرة تشير إلى أن التضخم لا يشكل بحال من الأحوال ذلك الشر المتأصل الذي يصوره أصحاب المدرسة النقدية، وأن تخفيف الأهداف النقدية الصارمة إلى درجة معتدلة (كما أظهرت ثاتشر في الأطوار الأكثر براغماتية لاندفاعها باتجاه الليبرالية الجديدة) قد يكون أمرا عمليا وملائما.

الخيار الآخر أن تقبل الولايات المتحدة بفترة انكماش اقتصادي مستمر وطويل الأجل، من النوع الذي تعيشه اليابان منذ عام 1989، الأمر الذي يتسبب بمشاكل عالمية خطيرة ما لم تنتشل الاقتصادات الأخرى ـ والواضح أن الصين، ربما بالاشتراك مع الهند، تبقى في طليعة المرشحين للعب هذا الدور ـ الدينامية المتراجعة في فترة الكساد. لكن لأسباب سياسية واقتصادية، كما رأينا، يبقى خيار الصين إشكاليا إلى ابعد الحدود، فالتفاوتات الداخلية فيها بالغة الخطورة، وتتخذ أساسا شكل القدرة المفرطة ـ في كل شيء، من عدد المطارات إلى عدد مصانع السيارات الأكثر من اللازم. هذه الطاقة الإنتاجية الفائضة تصبح أكثر وضوحا في حال حدوث أي ركود طويل في الأسواق الاستهلاكية الأميركية. من الجهة المقابلة، الديون المستحقة على الصين (بشكل قروض مصرفية معطلة) لا تبلغ بحال من الأحوال الحد الهائل الذي بلغته ديون الولايات المتحدة، لكن المخاطر في حالة الصين سياسية أكثر منها اقتصادية. بشكل عام، تبقى الدينامية الاستثنائية في مجمع الاقتصادات الآسيوية كافية وقادرة على دفع عجلة التراكم الرأسمالي لفترة طويلة في المستقبل، ولكن بالتأكيد تقريبا مع آثار ضارة إلى حد بعيد بالبيئة، وبالموقع التقليدي الذي تحتله

الولايات المتحدة كأكبر لاعب في النظام الاقتصادي العالمي، مما يترك السؤال مفتوحا حول ما إذا كانت الولايات المتحدة ستذعن بخنوع، وتتخلى عن موقع الهيمنة. من شبه المؤكد أن الولايات المتحدة سوف تحافظ على هيمنتها العسكرية، حتى مع اضمحلال نفوذها وتراجع موقعها تقريبا في كل مظهر مهم آخر من مظاهر القوة في الحيز السياسي ـ الاقتصادي. بالتالي، سوف يعتمد احتمال استخدام الولايات المتحدة تفوقها العسكري لأغراض سياسية واقتصادية، كما فعلت في العراق، بدرجة حاسمة على الديناميات المحلية داخل الولايات المتحدة ذاتها.

سيكون من الصعب جدا على الولايات المتحدة امتصاص آثار الانكماش الاقتصادي الطويل داخليا. إذا كان لا بد من حل مشاكل ديون الحكومة الفدرالية والمؤسسات المالية دون تهديد ثروة طبقات النخبة، فإن «المصادرة عن طريق التضخم» (المتناقصة منطقيا مع الليبرالية الجديدة إلى أبعد الحدود)، من النوع الذي خبرته الأرجنتين (وثمة إشارات مشابهة لذلك في أزمة الديون والمدخرات التي عاشتها الولايات المتحدة في الثمانينيات، حيث لم يستطع الكثير من المودعين الوصول إلى أموالهم)، سوف تكون الخيار الوحيد. في هذه الحالة، من المرجح أن تكون البرامج العامة المتبقية (الضمان الاجتماعي، والرعاية الصحية)، والحقوق التقاعدية، وقيم الأصول (الأملاك الخاصة والمدخرات على وجه التحديد) أولى الضحايا. في هذه الظروف، من شبه المؤكد أن تبدأ التوترات بالظهور في لحمة القبول الشعبي بتلك السياسات، والسؤال المهم آنذاك هو: ما مدى شمولية وشكل التعبير عن السخط والاستياء، وكيف سيجري التعامل معه.

تبدو إحدى الإجابات المحتملة تعزيز السلطة الاستبدادية للمحافظين الجدد. والمفكر المحافظ الجديد، كما بينت في الفصل 3، يدعم التوجه الليبرالي الجديد نحو إتاحة حريات غير متساوقة في السوق الاقتصادي، ولكنه يفضح النزعات غير الديمقراطية الكامنة فيه، عبر اللجوء إلى أساليب استبدادية وتراتبية، وحتى عسكرية، للحفاظ على النظام والقانون. في كتاب الإمبريالية الجديدة، تقصيت أطروحة هانا آردنت بأن العسكرة الخارجية والداخلية تسيران بالضرورة يدا بيد، وخلصت إلى نتيجة مفادها أن نزعة المحافظين الجدد إلى تبني السلوكية المغامراتية على الصعيد الدولي، التي جرى اعتمادها والتخطيط لتفاصيلها قبل فترة بعيدة، ثم تمت شرعنتها بعد هجمات 11/ 9، مرتبطة إلى حد كبير بتأكيد السيطرة المحلية على الجسم السياسي المشاكس وشديد الانقسام داخل الولايات المتحدة. كما ترتبط بالقدر نفسه بالإستراتيجية الجيوسياسية الهادفة إلى الحفاظ على الهيمنة العالمية، عبر السيطرة على موارد النفط. إن مشاعر الخوف وعدم الأمان، في الداخل والخارج على حد سواء، جرى استغلالها بسهولة ـ وبنجاح لدى اقتراب موعد إعادة انتخاب بوش ـ لأغراض سياسية واضحة[16].

يؤكد المحافظون الجدد أيضا على هدف أخلاقي سام، يتمحور في جوهره على مخاطبة نوع من المشاعر القومية الأميركية، يعتبر منذ أمد بعيد وثيق الصلة بالليبرالية الجديدة، كما شاهدنا في الفصل 3. لكن المشاعر القومية الأميركية تتسم بطابع مزدوج، فمن جهة تسلم أن المشيئة الإلهية (والاستحضار الديني متعمد في هذا السياق) وقدر الولايات المتحدة الواضح أن تكون القوة الأعظم على وجه الأرض (والأولى في كل

شيء، من لعبة «البيزبول» إلى الألعاب الأولمبية)؛ وأنها كمنارة للحرية والليبرالية والتقدم كانت على الدوام، وما تزال، محط إعجاب العالم، الذي يعتبرها مثالا جديرا بالاقتداء والمحاكاة. كل شخص في العالم يود أن يعيش في الولايات المتحدة، أو يكون مثل الأميركيين، كما يدعي أصحاب هذا الرأي، ولذلك تقدم الولايات المتحدة بكرم وإحسان مواردها وقيمها وثقافتها إلى بقية دول العالم دون حساب، في سبيل منح القاصي والداني امتياز الأمركة وهبة القيم الأميركية. من الجهة المقابلة، ثمة جانب مظلم للمشاعر القومية الأميركية، تسيطر عليه بارانويا التهديدات المخيفة من أعداء وقوى شر خارجية، سواء الخوف من الأجانب والمهاجرين ومثيري الشغب في الماضي، أم من «الإرهابيين» بالطبع في الوقت الراهن. ويؤدي ذلك إلى توسيع دائرة التسلط الداخلي، وتضييق الحريات المدنية في حلقات متواترة في التاريخ الأميركي، مثل اضطهاد الفوضويين في العشرينات، والمكارثية الموجهة ضد الشيوعيين والمتعاطفين معهم في الخمسينيات، وبارانويا نيكسون تجاه معارضي الحرب الفييتنامية، والنزعة الواضحة منذ أحداث 11/ 9 إلى اتهام كل نقاد الإدارة الأميركية وسياساتها باعتبارهم يساعدون العدو عن سابق عمد وتصميم. تتدغم مثل هذه القومجية بسهولة مع العنصرية (خصوصا تجاه العرب حاليا)، ومع تقييد الحريات المدنية (القانون الوطني)، وكبح حريات الصحافة (سجن الصحافيين لرفضهم الكشف عن مصادر معلوماتهم)، واعتماد السجن وعقوبة الإعدام أساسا للتعامل مع ارتكاب أعمال مخالفة للقانون. على الصعيد الخارجي، تقود هذه القومجية إلى تنظيم الأعمال السرية ضد المعارضين، وإلى الحروب الوقائية لاستئصال كل ما يبدو تهديدا

من قريب أو بعيد لهيمنة القيم الأميركية وسيادة مصالح الولايات المتحدة[17]. تاريخيا، تعايشت هاتان النزعتان القوميتان معا على الدوام، وكانتا أحيانا في صراع مفتوح إحداهما مع الأخرى (كما في الانقسامات حول كيفية التعامل مع ثورات أميركا اللاتينية في الثمانينيات، مثلا).

بعد عام 1945، كانت الولايات المتحدة في وضع يسمح لها بإسقاط البعد الأول لقوميتها على العالم، دائما لتحقيق مصالحها الذاتية، وأحيانا كرما وحبا للخير (كما في خطة مارشال التي أسهمت في إنعاش الاقتصادات الأوربية التي مزقتها الحرب بعد عام 1945)، في الوقت الذي كانت فيه مشغولة داخليا بالمكارثية. بحلول نهاية الحرب الباردة تغير كل شيء، إذ لم تعد بقية دول العالم تنشد الحماية العسكرية الأميركية، وتحررت من سيطرة الولايات المتحدة في كل المجالات تقريبا. لم تكن الولايات المتحدة معزولة عن بقية العالم كما هي اليوم، سياسيا وثقافيا وحتى عسكريا. ولا تتأتى هذه العزلة، كما في الماضي، نتيجة انسحاب الولايات المتحدة من الشئون العالمية، بل نتيجة تدخليتها الأحادية المفرطة. كما تأتي في وقت يزداد فيه تداخل الاقتصاد الأميركي مع الشبكات المالية والإنتاجية العالمية أكثر من أي وقت مضى. النتيجة دمجٌ خطر لشكلي القومية الأميركية، فعبر صياغة مبدأ «الضربة الوقائية» ضد الشعوب الأجنبية، وسط حرب عالمية مزعومة على الإرهاب وخطره الشامل، يتصور عامة الأميركيين أنهم في الواقع يناضلون بنبل وإحسان لنشر الحرية والديمقراطية في كل مكان (خصوصا في العراق)، بينما يطلقون العنان لمخاوفهم الدفينة من عدو مجهول خفي يتهدد جوهر وجودهم. إن الخطاب المنمق لإدارة بوش على وجه التحديد، وخطاب المحافظين الجدد عموما، يلعبان بلا كلل على كلا

الوترين والموضوعين، وقد استفاد بوش إلى حد بعيد من كليهما في الحملة الناجحة لإعادة انتخابه.

بينت في كتاب الإمبريالية الجديدة أن هناك العديد من الإشارات إلى تداعي هيمنة الولايات المتحدة، فقد فقدت سيطرتها على الإنتاج العالمي في السبعينيات، وبدأت سطوتها تتآكل في قطاع التمويل العالمي منذ التسعينيات، ويواجه دورها الريادي في مجال التكنولوجيا تحديات شتى، وتنحسر بسرعة هيمنتها من حيث الزعامة الثقافية والأخلاقية. حتى جبروتها العسكري أصبح محصورا فيما يمكنها أن تفعله بقوتها التدميرية عالية التقنية من ارتفاع ثلاثين ألف قدم، بعد أن أظهر العراق محدودية قوتها على الأرض. إن التحول إلى نوع جديد من بنى الهيمنة في الرأسمالية العالمية يطرح أمام الولايات المتحدة خيارا حاسما: إما تدير هذا التحول بسلام، أو من خلال كارثة مدمرة[18]. الموقف الحالي للطبقات الحاكمة الأميركية يشير إلى المسار اللاحق أكثر منه إلى السابق، إذ يمكن بسهولة تجييش المشاعر القومية داخل الولايات المتحدة حول فكرة أن المصاعب الاقتصادية التي تواجهها، سواء التضخم الفائق أم الانكماش المستمر والبعيد الأمد، يمكن عزوها إلى الآخرين، كالصين وشرق آسيا، أو منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك)، أو الدول العربية التي ترفض الاستجابة بالطرق الملائمة إلى متطلباتها المسرفة للطاقة. مبدأ الضربة الوقائية جاهز على الدوام، والقدرات التدميرية في متناول اليد بسهولة، ومن حق الولايات المتحدة المحاصرة أو المهددة بوضوح، كما يقول هذا الرأي، الدفاع عن نفسها وقيمها وأسلوب حياتها بالوسائل العسكرية إن لزم الأمر. هذه الحسابات الكارثية والانتحارية، برأيي، ليست بعيدة عن القدرات الفكرية

المحدودة للقيادة الأميركية الحالية. لقد أظهرت هذه القيادة للتو ميلها إلى قمع المعارضة الداخلية، واكتسبت بذلك تأييدا شعبيا معتبرا، إذ تنظر نسبة كبيرة من الأميركيين إلى لائحة الحقوق باعتبارها وثيقة مستوحاة من المبادئ الشيوعية، في حين يستبشر آخرون، وإن كانوا ما يزالون بالتأكيد أقلية، بكل ما يوحي أن «هرمجدون»* على الأبواب. إن قوانين مكافحة الإرهاب، والتخلي عن معاهدات جنيف في معسكر خليج غوانتنامو، والاستعداد لاتهام أية قوى معارضة «بالإرهاب»، تشكل كلها إشارات تحذيرية.

لحسن الحظ، ثمة معارضة كبيرة يمكن حشدها، وإلى حد ما معبأة لتوها، داخل الولايات المتحدة ضد هذه النزعات الكارثية والانتحارية. لكن، لسوء الحظ، تبقى تلك المعارضة بتشكيلتها الراهنة متشظية وحائرة وينقصها التنظيم المتماسك. ويرجع ذلك بدرجة ما إلى جروح داخلية ألحقتها الحركة العمالية بنفسها، وإلى جروح داخل الحركات التي تبنت عموما سياسات الهوية، وجروح داخل كل تلك التيارات الفكرية ما بعد- الحداثية التي تتفق، من حيث لا تدري، مع خط البيت الأبيض القائل بأن الحقيقة تتركب اجتماعيا، وأنها مجرد أثر للخطاب السائد. في هذا السياق، يجدر تذكر وتكرار نقد تيري ايغلتون لكتاب ليوتار، حالة ما بعد الحداثة، حيث «لا يمكن التفريق بين الحقيقة والسلطة والغواية البلاغية؛ فمن يمتلك أسلس لسان وأرشق قصة يمتلك السلطة». من وجهة نظري، يبقى ذلك الانتقاد أكثر راهنية في وقتنا الحالي منه عام 1989، عندما اقتبسته للمرة الأولى[19]. إن كان لنا أن نجد مخرجا من المأزق الحالي،

* المعركة التوراتية الحاسمة بين قوى الخير والشر عند نهاية العالم.

فلا بد من دحض وإيقاف كل تلك السرديات الصادرة عن البيت الأبيض، وذلك العزف المطوط والمشروخ من 10 داوننغ ستريت. ثمة حقيقة هناك في عالم الواقع، تسارع الخطو إلينا وتكاد تلحق بنا. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: لو اعتلينا صهوة حصان الحرية العجيب، فإلى أية وجهة نمتطيه؟ أين ينبغي علينا الذهاب؟

البدائل

هناك نزعة إلى تناول موضوع البدائل وكأنه تدريب عملي على توصيف النسخة النهائية لتصميم مجتمع مستقبلي، ومخطط الطريق الموصل إليه. بالطبع، يمكننا تعلم الكثير من مثل هذه التدريبات، ولكن علينا أولا بدء العملية السياسية التي يمكنها إيصالنا إلى نقطة محددة تصبح عندها البدائل العملية والإمكانات الحقيقية متعينة. عموما، يمكن اتخاذ مسارين رئيسيين، أولهما الانشغال بحركات المعارضة الكثيرة القائمة على أرض الواقع، والسعي من خلال صيغ نشاطها وعبره إلى تكثيف جوهر مشروع عريض للمعارضة؛ أو اللجوء، ثانيا، إلى تحقيقات نظرية وعملية في وضعنا القائم (من النوع الذي أجريته هنا)، والسعي إلى استخلاص بدائل عبر التحليل النقدي. إن إتباع المسار اللاحق لا يفترض بحال من الأحوال أن حركات المعارضة القائمة خاطئة، أو أن فهمها بطريقة ما منقوص أو يعاني عيوبا. بالإمارة نفسها، لا يحق لحركات المعارضة الافتراض أن النتائج التحليلية غير ملائمة وغير ذات صلة بالقضية. في كل الأحوال، تبقى المهمة الرئيسة بدء حوار بين أتباع المسارين، وبالتالي تعميق الفهم الجمعي وتحديد خطوط العمل الأكثر ملاءمة.

لقد أفرزت الليبرالية الجديدة صفا عريضا من حركات المعارضة داخل وخارج محيطها. ويختلف العديد من هذه الحركات، وليس كلها، جذريا عن الحركات السائدة قبل الثمانينيات[20]، والمرتكزة أساسا على العامل نفسه. حتى في المجتمعات المتقدمة، حيث ضعفت سلطة هذه الحركات العمالية التقليدية، إلى حد بعيد بفعل انقضاض الليبرالية الجديدة عليها، فلا يمكن أبدا اعتبارها بحكم «الميتة». في مناطق مثل كوريا الجنوبية وجنوب أفريقيا، قامت حركات عمالية نشطة في الثمانينيات، ولا تزال أحزاب الطبقات العمالية في أميركا اللاتينية مزدهرة، وإن لم تستلم مقاليد السلطة، في حين تناضل حركة عمالية فتية لإسماع صوتها في إندونيسيا، وقد يكون لها أهمية كبيرة في المستقبل. في الصين، تتزايد بشكل هائل احتمالات قيام اضطرابات عمالية، وإن يكن من الصعب توقعها، ولا يبدو واضحا في الولايات المتحدة أيضا ما إذا كانت كتلة العاملين ـ الذين صوتوا طواعية في أحيان كثيرة على امتداد هذا الجيل ضد مصالحهم المادية الخاصة، لأسباب تتعلق بالدين والقومية الثقافية والقيم الأخلاقية ـ سيبقون إلى الأبد أسرى تلك السياسات، بمكائد يحيكها لهم الجمهوريون والديمقراطيون على حد سواء. بالنظر إلى طابعها المتقلب، ليس ثمة سبب وجيه يدعونا إلى استبعاد حدوث حركة انبعاث شعبي في السياسات الاشتراكية الديمقراطية داخل الولايات المتحدة، أو حتى سياسات جماهيرية معادية لليبرالية الجديدة في السنوات القادمة.

إن الصراعات ضد التراكم عن طريق سلب الملكية تثير أشكالا مختلفة تماما من النضال السياسي والاجتماعي[21]، إذ تنحرف حركات كثيرة في توجهاتها السياسية وصيغ تنظيمها عن الخط النموذجي لسياسات

الاشتراكية الديمقراطية، جزئيا بسبب الظروف المتميزة التي أدت إلى قيامها. على سبيل المثال، لم تسع ثورة زاباتيستا في إقليم تشياباس في المكسيك، إلى الاستيلاء على سلطة الدولة أو إنجاز ثورة سياسية، بل سعت بدلا من ذلك إلى إتباع سياسات أكثر شمولا، تتمحور حول فكرة العمل من خلال المجتمع المدني برمته، في بحث مفتوح ومرن عن بدائل تلبي الحاجات الخاصة لمختلف الفئات الاجتماعية، وتتيح لها تحسين أوضاعها. تنظيميا، أظهرت زاباتيستا ميلا إلى تجنب الطليعية، ورفض الاضطلاع بدور الحزب السياسي، مفضلة البقاء كحركة اجتماعية عريضة ضمن الدولة، ومحاولة تشكيل كتلة نفوذ سياسي تكون فيها ثقافات السكان الأصليين في موقع المركز لا الأطراف. ويتابع اليوم العديد من الحركات البيئية ـ مثل الحركات الداعية إلى العدالة البيئية ـ تقدمه بالطريقة ذاتها.

تجلى تأثير هذه الحركات في تحويل أرضية التنظيم السياسي بعيدا عن الأحزاب السياسية، وتنظيمات العمال التقليدية، والانتقال إلى دينامية سياسية للعمل الاجتماعي أقل تبئيرا وأوسع انتشارا عبر كامل أطياف المجتمع المدني. ما خسرته تلك الحركات من حيث العمق والتركيز، كسبته من حيث وثاقة صلتها المباشرة بمواضيع معينة ودوائر انتخابية محددة. وبذلك تستمد هذه الحركات قوتها من تجذرها في صلب التفاصيل الدقيقة للحياة والصراعات اليومية، لكنها كثيرا ما تجد صعوبة في انتزاع نفسها من دائرة المحلي والمحدد، لتتفهم السياسات الكبرى وما يعنيه التراكم الليبرالي الجديد بسلب الملكية وعلاقته بالسلطة الطبقية.

إن تنوع هذه الصراعات ببساطة مذهل إلى درجة يصعب فيها أحيانا حتى تخيل روابط تجمع بينها. مع ذلك، تبقى كلها جزءا من الخليط الحيوي

لحركات المعارضة الذي اجتاح العالم، واختطف الأضواء والعناوين منذ الثمانينيات وأثناءها. بعض هذه الحركات والثورات تم سحقه بوحشية متناهية من قبل سلطات الدولة، على الأغلب باسم الحفاظ على «النظام والاستقرار». في أماكن أخرى، انحدرت الصراعات إلى عنف اثني داخلي وحرب أهلية مع ازدياد حدة التنافسات السياسية والاجتماعية التي أفرزتها عملية التراكم عبر نزع الملكية. وكانت تكتيكات فرق تسد لدى النخب الحاكمة، أو التنافسات بين فئات وأجنحة متزاحمة (المصالح الأميركية ضد المصالح الفرنسية في الدول الأفريقية، مثلا) مركزية على الأغلب بالنسبة إلى تلك الصراعات. كما لعبت الدول العميلة، المدعومة عسكريا أو المجهزة في بعض الحالات بقوات خاصة دربتها الأجهزة العسكرية الرئيسة (بقيادة الولايات المتحدة بشكل أساس، وبريطانيا وفرنسا بالدرجة الثانية)، دورا رياديا في إقامة نظام قمع وتصفيات وحشي لا يرحم، بهدف لجم الحركات الناشطة المعادية لعملية التراكم بسلب الملكية في أجزاء متعددة من العالم النامي.

أنتجت هذه الحركات نفسها وفرة في الأفكار المتعلقة بالبدائل. بعضها سعى إلى قطع صلاته كليا أو جزئيا بالقوى الطاغية للعولمة الليبرالية الجديدة، وبعضها الآخر (مثل حركة «خمسون عاما تكفي») سعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والبيئية على الصعيد العالمي، عبر الإصلاح أو عبر فك ارتباطاته مع المؤسسات العالمية المؤثرة كصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك العالمي (ما يثير الاهتمام أن وزارة الخزانة الأميركية، وهي القوة الرئيسة، نادرا ما تذكر). ركزت فئة ثالثة (خصوصا دعاة البيئة، مثل حزب السلام الأخضر) على موضوع «استعادة

المشاعات»، مشيرة بذلك إلى استمرارية عميقة تربط الصراعات الحالية بنضالات الماضي السحيق، وبالنضالات التي خاضتها فئات مختلفة عبر التاريخ المرير للكولونيالية والإمبريالية. قدمت فئات أخرى أيضا (مثل هاردت ونيغري) تصورا عن حراك جماهيري، أو حركة داخل المجتمع المدني العالمي، لتجميع القوى التي شتتها وأزاحها النظام الليبرالي الجديد (الذي ينظر إليه على أنه «إمبراطورية»)؛ في حين تطلعت حركات أخرى بتواضع أكثر إلى التجارب المحلية لأنظمة إنتاج واستهلاك جديدة (مثل «الأنظمة الاقتصادية والتجارية المحلية»)، التي تحركها أنواع مختلفة تماما من العلاقات الاجتماعية والممارسات البيئية. هناك أيضا الحركات التي تضع ثقتها ببنى وهيكليات الأحزاب السياسية الأكثر تقليدية (مثل حزب العمال في البرازيل، أو حزب المؤتمر في الهند بالتحالف مع الشيوعيين)، والساعية للوصول إلى سلطة الدولة كخطوة أولى لتحقيق إصلاح عالمي للنظام الاقتصادي. يتجمع العديد من هذه التيارات المتنوعة اليوم في «المنتدى الاجتماعي العالمي»، وذلك في محاولة لتحديد القواسم المشتركة بينها، وبناء قوة تنظيمية قادرة على التصدي للتنويعات العديدة التي تفرزها الليبرالية الجدية والفكر المحافظ الجديد. كما ترافقت كل هذه التحركات مع ظهور سيل عارم من الأدبيات التي تشير إلى أن «ثمة عالما آخر ممكن».

لقد حاولت في هذا السياق تلخيص، وفي بعض الحالات توليف، الأفكار المتنوعة التي نشأت عن الحركات الاجتماعية المتنوعة في أرجاء العالم كافة، وهناك الكثير مما يلهم ويثير الإعجاب فيها. لكن ما نوع النتائج التي يمكن استخلاصها من مثل هذه المحاولة التحليلية التي أقمناها هنا؟

بادئ ذي بدء، يشير تاريخ الليبرالية المتجذرة برمته، والتحول اللاحق إلى الليبرالية الجديدة، إلى الدور الحاسم الذي يلعبه الصراع الطبقي في كبح أو استعادة سلطة النخبة الطبقية. وعلى الرغم من أنه بقي متنكرا بطريقة فعالة وراء أقنعة شتى، فقد عشنا جيلا كاملا من التخطيط الاستراتيجي المحنك، قامت به النخب الحاكمة لاستعادة أو تعزيز، أو (كما في الصين وروسيا) تشكيل سلطة طبقية طاغية. ويوضح التحول الأبعد إلى الفكر المحافظ الجديد المدى الذي تبدي النخب الاقتصادية استعدادها للذهاب إليه، والاستراتيجيات الاستبدادية المستعدة لاستخدامها حفاظا على سلطتها ـ وقد حدث كل ذلك خلال عقود كانت فيها مؤسسات الطبقة العاملة في انحدار مطرد، واقتنع العديد من التقدميين أن الطبقة فئة لا معنى لها، أو على الأقل مفهوم بائد. في الحقيقة، يبدو أن المفكرين التقدميين بألوانهم كافة استسلموا للتفكير الليبرالي الجديد، الذي تشدد إحدى مقولاته الأساس على أن الطبقة فئة وهمية زائفة لا وجود لها إلا في مخيلة الاشتراكيين والشيوعيين المتخفين. في الولايات المتحدة على وجه التحديد، يقتصر استخدام عبارة «الحرب الطبقية» على وسائل الإعلام اليمينية (مثل مجلة وول ستريت) لتحقير كل أشكال النقد التي تهدد بتقويض ما تزعم أنه الهدف القومي الموحد والمتماسك (أي استعادة سلطة الطبقة العليا!). لذلك يبقى الدرس الأول الذي ينبغي علينا تعلمه هو أنه إذا كانت الأمور تبدو كصراع طبقي، وإذا كانت تفعل فعل الحرب الطبقية، فعلينا ألا نخجل من تسميتها باسمها. وعلى جماهير الشعب إما أن تذعن إلى المسار التاريخي والجغرافي كما حددته سلطة الطبقة العليا الطاغية والمتزايدة باطراد، أو الاستجابة لها ومواجهتها بمواقف وتعابير طبقية.

لا يعني طرح الموضوع على هذا النحو أبدا تضخيم الحنين إلى عصر ذهبي ضائع، عندما كانت فئات وهمية مثل «البروليتاريا» في حالة حراك وتقدم. ولا يعني بالضرورة (ولا يجب أبدا أن يعني) وجود مفهوم بسيط للطبقة يمكننا مناشدته والاعتماد عليه كعامل أساس (ناهيك بعامل حصري) للتحول التاريخي، إذ ليس هناك حيز بروليتاري في الفانطازيا الماركسية الطوباوية ننسحب أو نتقاعد إليه. كما أن الإشارة إلى ضرورة وحتمية الصراع الطبقي لا يعني القول إن الطبقة تتشكل أو تتحد، أو حتى يمكن أن تتحد، مسبقا، فحركات الطبقة الشعبية أو طبقة النخبة تصنع نفسها، وإن يكن في ظل ظروف لا تخضع أبدا لاختيارها. وهذه الظروف مليئة بالتعقيدات الناشئة عن التمايزات العرقية والجنوسية والإثنية المتداخلة عن قرب بالهويات الطبقية، والمعروف أن الطبقات الأدنى عالية العنصرية، وأن «نسونة» الفقر ملمح ثابت من ملامح الليبرالية الجدية. ما يثير الاهتمام أن الهجوم المحافظ الجديد على النساء والحقوق التناسلية بلغ ذروته في أواخر السبعينيات، حين برزت الليبرالية الجديدة لأول مرة على السطح. ويعتبر هذا الهجوم مكونا مفتاحيا للفكر المحافظ الجديد ومفهومه عن النظام الأخلاقي الصحيح والقائم على فكرة خاصة ومحددة جدا للأسرة.

يظهر التحليل أيضا كيف ولماذا تتشعب الحركات الجماهيرية الراهنة. هناك من جهة حركات تتمحور حول ما أسميه «إعادة الإنتاج الموسع»، حيث يشكل استغلال أجر العمل والظروف المحددة للأجر الاجتماعي القضايا المركزية. من الجهة المقابلة هناك الحركات المناوئة للتراكم بسلب الملكية، وتتضمن مقاومة الأشكال الكلاسيكية للتراكم

البدائي (مثل إزاحة جماهير الفلاحين عن أراضيهم)؛ وتراجع الدولة الموجع عن كل التزاماتها الاجتماعية (باستثناء المراقبة والتجسس على مواطنيها والقيام بأعمال الشرطة وحفظ الأمن)؛ والممارسات التدميرية للثقافات والتواريخ والبيئات؛ والمصادرات عن طريق التضخم والانكماش الاقتصاديين، المتشكلين بتحالف الدولة مع الأشكال المعاصرة للرأسمال المالي. إن إيجاد الرابط العضوي بين هذه الحركات المختلفة مهمة نظرية وعملياتية ملحة، لكن تحليلنا أظهر أيضا أن تحقيق ذلك لا يمكن إلا من خلال تعقب ديناميات عملية التراكم بالاستلاب، التي تتميز بتطورات جغرافية حيوية ومعمقة وغير متساوقة. ويشجع عدم الانتظام هذا بشكل فاعل، كما رأينا في الفصل 4، على انتشار الليبرالية الجديدة عبر التنافس بين الدول. لذلك يبقى جزء مهم من عملية إحياء السياسات الطبقية، تحويل هذه التطورات الجغرافية المتفاوتة إلى مصدر قوة، لا مصدر ضعف أو تبعة أو عامل إعاقة، إذ يجب التصدي بحزم لسياسات فرق تسد التي تتبعها نخب الطبقات الحاكمة، بإقامة سياسات تحالف يسارية تتعاطف مع استعادة القوى المحلية عافيتها وتقرير مصيرها.

كذلك يشير التحليل إلى تناقضات يمكن استغلالها في الأجندتين الليبرالية الجديدة والمحافظة الجديدة. فالفجوة المتوسعة باطراد بين الكلام المنمق (عن الفائدة للجميع) والتحقق على أرض الواقع (الفائدة لمصلحة طبقة حاكمة صغيرة)، أصبحت الآن واضحة تماما للجميع، وفكرة أن السوق يعني التنافس والإنصاف تنقضها حقيقة الاحتكارية الفائقة والمركزية، وتدويل الشركات وعولمة السلطة المالية؛ والزيادة المروعة في التفاوت الطبقي والإقليمي داخل الدول (كما في الصين وروسيا

والهند وجنوب أفريقيا)، وعلى الصعيد العالمي بين الدول، تطرح مشكلات سياسية خطيرة لا يمكن كنسها تحت البساط باعتبارها سياسات «انتقالية» أو محطة على الطريق إلى العالم الكامل المكمل لليبرالية الجديدة. كلما ازداد إدراكنا لهذه الليبرالية الجديدة كخطاب طوباوي فاشل، يخفي وراءه مشروعا ناجحا لاستعادة سلطة الطبقة الحاكمة، كلما توسعت الأسس لانبعاث الحركات الجماهيرية المجاهرة بمطالب سياسية عادلة، والساعية إلى تحقيق العدالة الاقتصادية، والتجارة المنصفة، وقدر أكبر من الأمن الاقتصادي،

يرى التحليل أيضا أن ظهور خطاب الحقوق، من النوع الذي تناولناه في الفصل السابق، يقدم فرصا ويخلق مشكلات في آن معا. من جهة، يمكن الاستفادة حتى من مناشدة مفاهيم الحقوق الليبرالية التقليدية في تشكيل «سيف مقاومة» بالغ القوة، يستخدم في نقد الاستبدادية الليبرالية الجديدة، خصوصا من حيث طريقة تسخير «الحرب على الإرهاب» في كل مكان (من الولايات المتحدة إلى الصين إلى الشيشان) ذريعة لإضعاف الحريات المدنية والسياسية. كذلك تشكل الدعوة للاعتراف بحق العراقيين في تقرير مصيرهم وسيادتهم سلاحا قويا بوجه المشاريع الأميركية الإمبريالية في تلك المنطقة. كما يمكن تعريف وتعيين حقوق بديلة أخرى. إن نقد التراكم الرأسمالي الذي لا نهاية له، باعتباره العملية المهيمنة على تشكيل حياتنا، يستتبع نقدا لتلك الحقوق المحددة التي تقوم عليها الليبرالية الجديدة ـ حق الملكية الفردية الخاصة ومعدل الربح ـ والعكس بالعكس. وقد طالبت في مكان آخر بضرورة تبني رزمة مختلفة تماما من الحقوق، بما فيها حق الحصول على فرص الحياة، وحق الاجتماع

السياسي وإقامة نظام «صالح» للحكم والإدارة، وحق السيطرة على الإنتاج من قبل المنتجين المباشرين، والحق بحرمة وسلامة الجسد البشري، وحق الاختلاف، وحق الانتقاد دون خوف من الثأر والانتقام، والحق ببيئة حياة صحية ولائقة، وحق السيطرة الجماعية على الموارد والأملاك العامة، وحق التمتع بإنتاج الفضاء، علاوة على كل الحقوق المتأصلة في مكانتنا ككائنات بشرية[22]. غير أن اقتراح حقوق مختلفة كهذه، ومغايرة للحقوق التي تعتبرها الليبرالية الجديدة مقدسة، يحمل معه، من الجهة المقابلة، واجب تعيين العملية الاجتماعية البديلة التي يمكن أن تتأصل فيها مثل هذه الحقوق.

يمكن تقديم حجج مماثلة ضد الزعم المحافظ الجديد بامتلاك قيم أخلاقية سامية تكمن وراء سلطته وشرعيته. تاريخيا، لا تعتبر أفكار المجتمع الأخلاقي والاقتصاد الأخلاقي غريبة على الحركات التقدمية، فالعديد منها ـ مثل أتباع حركة زاباتيستا الذين يناضلون الآن ضد التراكم بالاستلاب- تعبر بفاعلية عن الرغبة بعلاقات اجتماعية بديلة من حيث الاقتصاد الأخلاقي. ولكن لا يجب ترك المجال الأخلاقي ذاته ليحدده كلية يمين ديني/ رجعي، تجيشه وسائل الإعلام المهيمنة، وتصوغه عملية سياسية تسيطر عليها سلطة المال المنظم. لا بد من التصدي لاستعادة سلطة الطبقة الحاكمة، المستترة تحت خليط مشوش من الحجج الأخلاقية، ولا يمكن نبذ ما يسمى «بالحروب الثقافية» على اعتبارها إلهاء (كما يجادل بعض أتباع اليسار التقليدي) عن السياسات الطبقية، على الرغم أن بعضها كان خاطئا ومضللا إلى حد بعيد. في الحقيقة، يبقى ظهور الخطاب الأخلاقي بين المحافظين الجدد شاهدا ليس فقط على

الخوف من التحلل الاجتماعي في ظل فردانية الليبرالية الجديدة، بل أيضا على مشاعر الاشمئزاز العريضة والمتصاعدة للتو جراء التغريب، والعزل، والإقصاء، والتهميش، والتدهور البيئي، الذي أنتجته وتنتجه الممارسات الليبرالية الجديدة. وكل هذا الاشمئزاز الشعوري والمعنوي تجاه أخلاقيات السوق المحصن يتحول إلى أشكال مقاومة ثقافية ومن ثم سياسية، وهو مظهر من مظاهر حياتنا المعاصرة، ولا بد من قراءته وتوظيفه بدقة، بدلا من تركه جانبا وتجاهله. إن الرابطة العضوية بين مثل تلك النضالات الثقافية، والنضال السياسي الهادف إلى التصدي لتعزيز سلطة الطبقة العليا الطاغية، يتطلب تقصيا نظريا وعمليا في آن معا.

مع ذلك، ينبغي أن يكون محرق النضال السياسي الأساس بالتأكيد طبيعة الليبرالية الجديدة المعادية بعمق للديمقراطية، تدعمها في ذلك الطبيعة الاستبدادية للمحافظين الجدد. إن العجز الديمقراطي في دول «ديمقراطية بالاسم»، مثل الولايات المتحدة، بلغ للتو حدودا هائلة.[23] فالتمثيل السياسي مشبوه ومشوه بسلطة المال، ناهيك بسهولة الاحتيال على النظام الانتخابي وإفساده. كذلك تبقى الترتيبات المؤسساتية الأساس متحيزة إلى حد خطير، حيث يتمتع أعضاء مجلس الشيوخ من ست وعشرين ولاية، تشكل أقل من 20% من السكان، بأكثر من نصف الأصوات المحددة لأجندة الكونغرس التشريعية. وتعتبر عمليات الغش الفاضحة في تقسيم دوائر الكونغرس الانتخابية، لمصلحة كل من يمتلك النفوذ والسلطة، دستورية تماما من قبل نظام قضائي محشور بأعضاء معينين سياسيا، وذوي قناعات ليبرالية جديدة. كما تبقى مؤسسات هائلة النفوذ والتأثير، كبنك الاحتياطي الفدرالي، خارج أي شكل من أشكال الرقابة

الديمقراطية. الوضع أشد سوءا على الصعيد العالمي، حيث لا تتوفر أية محاسبة أو مسؤولية، ناهيك بأي تأثير ديمقراطي، على مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي. وتستطيع المنظمات غير الحكومية، بغض النظر عن نواياها الطيبة، العمل أيضا دون أية معطيات أو أطر إشراف ومراقبة ديمقراطية. هذا لا يعني أن ليس ثمة شيء غير إشكالي في المؤسسات الديمقراطية ذاتها، فالمخاوف النظرية التي تبديها الليبرالية الجديدة حول التأثير الكبير لفئات المصالح الخاصة على العمليات والمؤسسات التشريعية، تتجسد بكل وضوح في جماعات الضغط العاملة في خدمة مصالح الشركات الكبرى، وفي سياسات الباب الدوار بين الدولة وتلك الشركات، التي تضمن أن يأتمر الكونغرس الأميركي (بالإضافة إلى السلطات التشريعية في الولايات المتحدة) بأوامر المصالح المالية والمصالح المالية وحدها.

إن استعادة المطالب بحكم ديمقراطي، وبالعدالة والمساواة الاقتصادية والسياسية والثقافية، لا تعني العودة إلى عصر ذهبي غابر، فالمعاني في كل حالة يجب إعادة اختراعها للتعامل مع الظروف والاحتمالات المعاصرة. ليس للديمقراطية في أثينا القديمة كثير علاقة بالمعاني التي يجب أن نضفيها على الديمقراطية اليوم، في ظروف مختلفة باختلاف الظروف في ساو باولو وجوهانسبرغ وشانغهاي ومانيلا وسان فرانسيسكو وليدز وستوكهولم ولاغوس. لكن الحقيقة المذهلة هنا أن ثمة فئات وحركات اجتماعية لا تحصى، تحتشد اليوم في حالة حراك دائم، سعيا وراء إصلاحات تعبر عن صيغة ما من صيغ القيم الديمقراطية، في أنحاء العالم كافة ـ من الصين والبرازيل والأرجنتين وتايوان وكوريا، إلى جنوب أفريقيا وإيران

والهند ومصر، وبين الأمم المكافحة في أوربا الشرقية، بالإضافة إلى المناطق المركزية الواقعة في قلب الرأسمالية العالمية.

لقد أسقط قادة أميركا على العالم، بتأييد عام ودعم محلي معتبرين، فكرة أن قيم الحرية الليبرالية الأميركية الجديدة قيم كونية وسامية، وأن تلك القيم تستحق الموت في سبيلها. لكن العالم في وضع يسمح له برفض تلك البادرة الإمبريالية، وعكس مجموعة قيم مغايرة كليا إلى قلب عالم الرأسمالية الليبرالية الجديدة: قيم ديمقراطية مفتوحة، تكرس ذاتها لتحقيق المساواة الاجتماعية، مشفوعة بالعدالة الاقتصادية والسياسية والثقافية. إن آراء روزفلت تشكل نقطة بداية مفيدة، إذ لا بد من إقامة تحالف داخل الولايات المتحدة، لاستعادة السيطرة الشعبية على جهاز الدولة، وبالتالي تعميق الممارسات والقيم الديمقراطية والارتقاء بها، بدل إفراغها من مضامينها في ظل الطاغوت الحالي لقوى السوق.

ثمة أفق للحرية أنبل بكثير مما تبشر به الليبرالية الجديدة؛ وثمة نظام للحكم والإدارة أجدر وأجدى بكثير مما يتيحه المحافظون الجدد- ولا بد من كسب الأول وبناء الثاني.

الهوامش

المقدمة

1- إس. جورج، «موجز تاريخ الليبرالية الجديدة: عشرون سنة من اقتصاد النخبة والفرص المتبدية لإحداث تغيير بنيوي»، في كتاب دبليو. بيللو وإن. بولارد وك. مالوترا (محققون)، التمويل العالمي: التفكير الجديد حول تنظيم أسواق رأس المال؛

S. George, «A Short History of Neoliberalism: Twenty Years of Elite Economics and Emerging Opportunities for Structural Change,» W. Bello, N. Bullard, and K. Malhotra, eds., Global Finance: New Thinking on Regulating Capital Markets, London: Zed Books, 2000, pp. 27-35.

ج. دومينيل ود. ليفي، بعث رأس المال: جذور الثورة الليبرالية الجديدة؛

G. Dumenil and D Levy, Capital Resurgence: Roots of the Neoliberal Revolution, trans. D. Jeffers, Cambridge, Mass: Harvard UP, 2004.

ج. بيك، «الجغرافيا والسياسة العامة: إنشاءات الليبرالية الجديدة»، مجلة التقدم في الجغرافيا البشرية؛

obeikandl.com

J. Pe ck, «Geography and Public Policy: Constructions of Neoliberalism» Progress in Human Geography 28/3/ 2004, pp. 392-405.

ج. بيك وإي. تيكل، «لبرنة الفضاء الجديدة»، مجلة أنتيبود؛

J. Peck and A. Tickell, «Neoliberalizing Space,» Antipode 34/3/2002, pp. 380-404.

ب. ترينور، «الليبرالية الجديدة: أصولها ونظريتها وتعريفها»، متوفرة على الموقع الإلكتروني:

P. Treanoor, «Neoliberalism: Origins, Theory, Definition,» http://web.inter.net/users/Paul. Treanor/neoliberalism. html

2- ترينور، «الليبرالية الجديدة»، المصدر السابق.

P. Treanor, «Neoliberalism: Origins, Theory, Definition» Ibid.

3- د.هارفي، حالة مابعد الحداثة؛

D. Harvey, The Condition of Postmodernity, Oxford: Basil Blackwell, 1989.

ج. ف. ليوتار، الحالة مابعد الحداثية؛

J. F. Lyotard, The Postmodern Condition, Manchester: Manchester UP, 1984, p. 66..

obeikandl.com

الفصل الأول

1- ج. دبليو، بوش، «الرئيس يخاطب الأمة..»، متوفر على الموقع الإلكتروني:

W. Bush,«President Addresses the Nation in Prime Time,» 13 Apr. 2004, http://www.whitehouse.gov./news/releases/2004/o420040413-20.html

2- ماثيو آرنولد، اقتباس وارد في كتاب ريموند وليامز الثقافة والمجتمع: 1780- 1850

Mathew Arnold, cited in R. Williams, Culture and Society: 1780 - 1850, London: Chatto & Windus, 1958, p. 118.

3- أ. جوهاس،«طموحات بإمبراطورية: خطة إدارة بوش الاقتصادية للعراق (وما بعدها)»، مجلة ليفت تيرن

A. Juhasz, «Ambitions of Empire: The Bush Administration Economic Plan for Iraq (and Beyond), «Left Turn Magazine 12 (Feb./Mar. 2004), 27-32.

4- ن. كلاين، «بالطبع البيت الأبيض يخشى إجراء انتخابات حرة في العراق»، صحيفة الغارديان

N. Klein, «Of Course the White House Fears Free Elections in Iraq» Guardian, 24 Jan. 2004, p. 18.

obeikandl.com

5- ت. كرامبتون، «مسؤول عراقي يطالب بتوخي الحذر في فرض آليات السوق المفتوح» صحيفة نيويورك تايمس

T. Crampton, «Iraqi Official Urges Caution on Imposing Free Market,» New York Times, 14 Oct. 2003, C5.

6- جوهاس، «طموحات بإمبراطورية»

Juhasz, «Ambitions of Empire,» cit, 29.

7- ج. دبليو. بوش، «تأمين انتصار الحرية»، صحيفة نيويورك تايمس

G. W. Bush,«Securing Freedom's Triumph,» New York Times, 11 Sept. 2002, A33;

استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة، متوفرة على الموقع الإلكتروني:

The National Security Strategy of the United States of America can be found on the website: www.whitehouse.gov./nsc/nss

8- م. فوركيد ـ غورينشاس وإس. باب،«بعث العقيدة الليبرالية: مسارات الليبرالية الجديدة في أربع دول»، المجلة الأميركية لعلم الاجتماع.

M. Fourcade - Gourinchas and S. Babb, «The Rebirth of the Liberal Creed: Paths to Neoliberalism in Four Countries,» American Journal of Sociology 108, 2002, 542 - 9;

obeikandl.com

ج. فالديز، اقتصاديو بينوشيه: مدرسة شيكاغو في تشيلي

J. Valdes, Pinoche's Economists: The Chicago School in Chile, New York: Cambridge UP, 1955;

ر. لودرز، «نجاح وفشل عمليات تعرية المشاريع التي تملكها الدولة في بلد نام: حالة تشيلي»، مجلة عالم الأعمال

R. Luddres, «The Success and Failure of the State -Owned Enterprise Divestitures in a Developing Country: The Case of Chile» Journal of World Business 1993, 98 - 121.

9- ر. داهل و سي. ليند بلوم، السياسة والاقتصاد والرعاية الاجتماعية: تحويل التخطيط والأنظمة السياسية الاقتصادية إلى عمليات اجتماعية أساسية

R. Dahl and C. Lindblom, Politics, Economy and Welfare: Planning and Politics - Economic Systems into Basic Social Processes, New York: Harper, 1953.

10- إس. كراسنر (محرر)، الأنظمة الدولية

S. Krasner (ed), International Regimes, Ithaca, NY: Cornell UP, 1983;

م. بليث، تحولات عظيمة: الأفكار الاقتصادية والتغير المؤسساتي في القرن العشرين

obeikandl.com

M. Blyth, Great Transformations: Economic Ideas and Institutional Change in the Twentieth Century, Cambridge, Cambridge UP, 2002.

11- ب. آرمسترونغ و اي. غلين وج. هاريسون، الرأسمالية منذ الحرب العالمية الثانية: صناعة وتدمير الازدهار الطويل

P. Armstrong, A. Glynn, and J. Harrison, Capitalism Since World War II: The Making and Breaking of the Long Boom, Oxford: Basil Blackwell, 1991.

12- ج. ايلي، صناعة وتدمير الديمقراطية: تاريخ اليسار في أوربا، 2000 - 1850

G. Eley, Forging Democracy: The History of the Left in Europe 1850 - 2000, Oxford: Oxford UP, 2000.

13- ج. دومينيل ود. ليفي «ديناميات ليبرالية جديدة: نحو طور جديد؟» في كتاب ك. فان دير بيجل ول. أسيسي ود. ديفان (محققون)، التنظيم العولمي: إدارة الأزمات بعد التحول الإمبريالي؛

G. Dumenil and D. Levy, «Neoliberal Dynamics: Towards A New Phase?», K. van der Pijl, L. Assassi, and D. Wigan (eds.), Global Regulation: Making Crises after the Imperial Turn, New York: Palgrave Macmillan, 2004, pp. 41 - 63.

obeikandi.com

انظر أيضا «مهمة خاصة حول التفاوت الاجتماعي والديمقراطية الأميركية»، في كتاب الديمقراطية الأميركية في عصر التفاوت المتصاعد (جمعية العلوم السياسية الأميركية 2004)؛

See also Task Force on Inequality and American Democracy, American Democracy in an Age of Rising Inequality (American Political Science Association, 2004)

ث. بيكيتي وإي. سايز، «تفاوت الدخل في الولايات المتحدة 1613 -1998»، دورية علم الاقتصاد الفصلية

T. Picketty and E. Saez, «Income Inequality in the United States, 1913 - 1998» Quarterly Journal of Economics 118, 2003, 1-39.

14- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية، 1999

United Nations Development Program, Human Development Report (New York: Oxford UP, 1999), 3.

15- انظر الموقع الإلكتروني:

http://www.montpelerin.org/aboutmps.html.

16- يمكن الاطلاع على مراجعة حكيمة للموضوع في كتاب اتش. دجي تشانغ، العولمة والتنمية الاقتصادية ودور الدولة

H. –J. Chang, Globalization, Economic Development and the Rule of the State, London: Zed Books, 2003.

obeikandl.com

لكن، كما يشير بيك في مقالة «الجغرافياوالسياسة العامة»، استوعبت الليبرالية الجديدة في أطرها أحيانا كثيرة عناصر أخرى، ولذلك يصعب تصورها كنظرية «صرف».

17- قصة السبيل الذي اتخذته ثاتشر إلى الليبرالية الجديدة موجز في كتاب د. يرغن ودجي. ستانيسلاو، المرتفعات المشرفة: المعركة بين الحكومة وساحة السوق الاقتصادي في العالم الحديث

D. Yergin and J. Stanislaw, The Commanding Heights: The Battle Between Government and the Market Place in the Modern World, New York: Simon & Schuster, 1999.

18- ل. بانيتش وس. غيندن، «التمويل والإمبراطورية الأميركية»، في كتاب إعادة شحن الإمبراطورية: السجل الاشتراكي 2005

L. Panitch and S. Gindin, «Finance and American Empire» The Empire Reloaded: Socialist Register 2005, London: Merlin Press, 2005, 46-81.

19- د. هنوود، بعد الاقتصاد الجديد

D. Henwood, After the New Economy, New York: New Press, 2003, p. 208.

20- د. ألفاريز، «بريطانيا تقول إن الولايات المتحدة خططت للاستيلاء على النفط في أزمة عام 1973»، صحيفة نيويورك تايمس

D. Alvarez, «Britain Says U. S. Planned to Seize Oil in '73 Crisis» New York Times, 4Jan, 2004, A 6.

obeikandl.com

حول الاتفاق لتدوير دولارات النفط عبر أسواق الولايات المتحدة، انظر ب. غوان، المقامرة العولمية: محاولة واشنطن الفاوستية للسيطرة العالمية

G. Gowan, The Global Gamble: Washington's Faustian Bid for World Dominance, London: Verso, 1999, p. 20.

21- د. هارفي، الإمبريالية الجديدة؛

D, Harvey, The New Imperialism, Oxford: Oxford UP, 2003;

ن. سميث، الإمبراطورية الأميركية: جغرافي روزفلت والمدخل إلى العولمة؛

N. Smith, American Empire, Roosevelt's Geographer and the Prelude to Globalization, Berkeley: University of California Press, 2003

ن. سميث، نهاية لعبة العولمة؛

N. Smith, The Endgame of Globalization, New York: Routledge, 2005.

22- بانيتش وغيندن، :«التمويل والإمبراطورية الأميركية»، مصدر سبق ذكره.

23- يغطي كتاب غوان أعلاه، المقامرة العولمية، بشكل موسع العديد من أزمات الدين في الثمانينيات.

obeikandi.com

24- ج. ستيغليتز، العولمة والساخطون عليها

G. Stiglitz, Globalization and Its Discontents, New York: Norton, 2002.

25- ج. دومنييل ود. ليفي«اقتصاديات الإمبراطورية الأميركية في قائمة القرن الحادي والعشرين في مجلة الاقتصاد السياسي العالمي

G. Dumenil and D. Levy, «The Economics of U. S. Imperialism at the Turn of the 21st Century» Review of International Political Economy 11/4/2004, 657-76.

26- يقدم ا. شوا أمثلة عديدة في كتابه العالم يحترق: كيف يتسبب تصدير ديمقراطية السوق الحر بتوليد الكراهية الإثنية وعدم الاستقرار العالمي

A. Chau, World on Fire: How Exporting Free Market Democracy Breeds Ethnic Hatred and Global Instability, New York: Doubleday, 2003.

27- يرد في كتاب هارفي، حالة ما بعد الحداثة، مصدر سبق ذكره، ص 158.

28- ر. مارتن، تمويلية الحياة اليومية

R. Martin, The Financialization of Daily Life, Philadelphia: Temple UP, 2002.

29- هذا تعريف حصري يفضل دومينيل وليفي، مثلا، استخدامه في أعمالهما.

obeikandl.com

30- شو، العالم يحترق، مصدر سبق ذكره.

31- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية 1996، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية 1996، 3.

UN Development Program, Human Development Report 1996 (New York: Oxford UP, 1996), 2, and UN Human Development Report 1999, 3.

32- يقيم كتاب دبليو. روبنسون، نظرية في رأسمالية العولمة: الإنتاج والطبقة والدولة في عالم انتقالي، حجة ممتازة على هذا الرأي

W. Robinson, A Theory of Global Capitalism: Production, Class, and The State in a Transitional World, Baltimore: Johns Hopkins UP, 2004.

33- ك. بولاني، التحول الكبير

K. Polani, The Great Transformations, Boston: Beacon Press, 1954 edn.

34- المصدر السابق، ص 258-256.

35- المصدر السابق.

36- المصدر السابق.

37- بوش، تأمين انتصار الحرية، مصدر سبق ذكره؛ انظر أيضا فريد زكريا، مستقبل الحرية: الديمقراطية غير الليبرالية في الداخل والخراج

F. Zakaria, The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad, New York: Norton, 2003.

obeikandi.com

الفصل الثاني

بناء القبول

1- غرامتشي، مختارات من دفاتر السجن

A. Gramsci, Selection from Prison Notebooks, trans. Q. Hoare and G. Nowell Smith, London: Lawrence & Wishart, 1971, 321-43.

2- دجي. رابلي، العولمة والتفاوت

J. Rapley, Globalization and Inequality: Neoliberalism's Downward Spiral, Boulder, Col: Lynne Reiner, 2004, 55.

3- غرامتشي مختارات من دفاتر السجن، مصدر ورد ذكره، ص 149.

4- دجي. كورت، التكسب من التشاركية: كيف تسرق الشركات والسلطة العامة حريتك الشخصية

J. Court, Corporateering: How Corporate Power Steals Your Personal Freedom, New York: J. P. Tarcher/Putnam, 2003, 33-8.

5- بليث، التحولات الكبرى، مصدر سبق ذكره، ص 155. المعلومات الواردة في الفقرة السابقة مستقاة في الفصلين 5 و6 من رواية بليث، مدعومة بما يقوله ت. ايسدال في كتابه سياسات التفاوت الجديدة

T. Esdall, The New Politics of Inequality, \New York: Norton, 1985, Chs. 2 and 3.

obeikandi.com

6- كورت، التشاركية، مصدر سبق ذكره، ص 34.

7- دبليو. تاب، التخلف الطويل عن إيفاء الدين: نيويورك والأزمة المالية في المدينة؛

W. Tabb, The Long Default: New York City and the Urban Fiscal Crisis, New York: Monthly Review Press, 1982

دجي. فريمان، نيويورك الطبقات العاملة: الحياة والعمل منذ الحرب العالمية الثانية

J. Freeman, Working Class New York: Life and Labour Since World War II, New York: New ress, 2001.

8- ر. زيفين، «أزمة مدينة نيويورك: الفصل الأول في عصر الرجعية الحديث»، في كتاب ر. الكالاي ود. ميرميلستاين (محققان)، الأزمة المالية في المدن الأميركية: مقالات عن الاقتصاد السياسي في المدن الأميركية، مع إشارة خاصة إلى مدينة نيويورك

R. Alcalay and D. Mermelstein (eds.), The Fiscal Crisis of American Cities: Essays on the Political Economy of Urban America with special reference to New York, New York: Vintage Books, 1977, 11-29.

9- تاب، التخلف الطويل عن إيفاء الدين، مصدر سبق ذكره، ص 28. بالنسبة إلى والتر ريستون، انظر ت. فرانك، سوق واحد بنظر الله، الرأسمالية المتطرفة وشعبوية السوق ونهاية الديمقراطية الاقتصادية

obeikandl.com

T. Frank, One Market Under God: Extreme Capitalism, Market Populism and the End of Economic Democracy, New York: Doubleday, 200, pp. 53-6.

10- فريمان، نيويورك الطبقات العاملة، مصدر سبق ذكره.

11- ر. كوولهاس، نيويورك الهاذية؛

R. Koolhas, Delirious New York, New York: Monacelli Press, 1994

م. غرينبرغ، «حدود الوصمة: مركز التجارة العالمي، الأزمة المالية وتسويق الانتعاش الاقتصادي»، في المجلة العالمية للأبحاث المدينية والإقليمية

M. Greenberg, «The Limits of Branding: The World Trade Centre, Fiscal Crisis and the Marketing of Recovery» International Journal of Urban and Regional Research 26, 2003, 386-416.

12- تاب، التخلف الطويل عن إيفاء الدين، مصدر سبق ذكره؛ عن «البيع» اللاحق لمدينة نيويورك، انظر غرييبنبيرغ «حدود الوصمة»، مصدر سبق ذكره؛ وعن مشاريع الأعمال المدينية عموما، انظر د. هارفي، «من الإداراتية إلى المقاولة والمشاريع التجارية: تحولات الحكم ولأدارة المدينية في الرأسمالية المتأخرة»، في كتاب فضاءات رأس المال

obeikandl.com

D. Harvey, «From Managerialism to Entrepreneurialism: The Transformation of Urban Governance in Late Capitalism,» in id., Spaces of Capital, Edinburgh University Press, 2001, Ch. 16.

13- تاب، التخلف الطويل عن إيفاء الدين، مصدر سبق ذكره، ص 15.

14- ايسدال، سياسات التفاوت الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص 128.

15- يورد كورت في كتاب التشاركية، ص 29- 31، كل القرارات القضائية ذات الصلة في السبعينيات.

16- توصيفات ايسدال الواردة في سياسات التفاوت الجديدة، متبوعة بما يورده بليث في التحولات الكبيرة تشكل حجة دامغة.

17- ايسدال، سياسات التفاوت الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص 235.

18- ت. فرانك، ما خطب كانساس: كيف استمال المحافظون قلوب أميركا.

T. Frank, What's the Matter with Kansas: How the Conservatives Won the Hearts of America, New York: Metropolitan Books, 2004.

19- د.كيركباتريك، «نادي أقوى الأقوياء يجتمع بأقصى درجات السرية»، صحيفة نيويورك تايمس

D. Kirkpatrick,«Club of the Most Powerful Gathers in Strictest Privacy,» New York Times 28 Aug. 2004, A10.

openkandil.com

20- انظر ستيغليتز، التسعينيات الصاخبة، مصدر سبق ذكره.

21- يرغن وستانسلاو، المرتفعات الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 337؛ ستيغليتز التسعينيات الصاخبة، مصدر سبق ذكره، ص 108.

22- ايسدال، سياسات التفاوت الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص 217.

23- هنا أيضا يعتمد التوصيف إلى حد كبير على كتاب بليث، التحولات الكبيرة، مصدر سبق ذكره، وكتاب ايسدال سياسات التفاوت الجديدة، مصدر سبق ذكره.

24- م. اينجل، الحقيقة حول شركات الأدوية: كيف تخدعنا وما العمل تجاه ذلك

M. Angell, The Truth about the Drug Companies: How they Deceive Us and What to Do about it, New York: Random House, 2004.

25- بليث، التحولات الكبيرة، مصدر سبق ذكره؛ انظر أيضا كتاب فرانك، سوق واحد بنظر الله، خصوصا حول دور غيلدر.

26- ايسدال، سياسات التفاوت الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص127.

27- اس. هال، طريق صعب إلى التجديد: الثاتشرية وأزمة اليسار

S. Hall, Hard Road to Renewal: Thatcherism and the Crisis of the Left, New York: Norton, 1988.

obeikandi.com

28-يرغن وستانيسلاو، المرتفعات الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص92.

29- ت. بن، مذكرات بن 1940 - 1990

T. Benn, The Benn Diaries, 1940-1990, ed., R. Winstone, London: Arrow, 1996.

30- برغن وستانيسلاو، المرتفعات الاستراتيجية، ص 04.

31- ر. بروكس، «رجل ماغي: كنا على خطأ»، صحيفة الأوبزيرفر؛

R. Brooks, «Maggie's Man: We Were Wrong» The Observer 12 June 1992, 15;

ب. هال، حكم الاقتصاد: سياسات تدخل الدولة في بريطانيا وفرنسا؛

P. Hall, Governing the Economy: The Politics of State Intervention in Britain and France, Oxford: Oxford UP, 1986;

انظر أيضا فوركيد ـ غورينشاس وباب «بعث العقيدة الليبرالية»، مصدر سبق ذكره.

32- ت. هاتير ود. هاري (محققان)، المعمل في المدينة

T. Hayter and D. Harvey, The Factory in the City, Brighton: Mansell, 1995.

33- ج. رييس ودجي. لامبرت، مدن في أزمة: الاقتصاد السياسي للتطور المديني في بريطانيا ما بعد الحرب؛

obeikandl.com

G. Rees and J. Lambert, Cities in Crisis: The Political Economy of Urban Development in Post-War Britain, London: Edward Arnold, 1985;

م. هارلووسي. بيكفانس ودجي. يوري (محققون)، المكان وخطة العمل والسياسة: هل الإدارات المحلية مهمة؟؛

M. Harloe, C. Pickvance, and J. Urry, eds., Place, Policy and Politics: Do Localities Matter?, London: Unwin Hyman, 1990P

م. بودي وسي. فدج (محققان)، الاشتراكية المحلية؟ مجالس حزب العمال وبدائل اليسار الجديد

M.Boddy and C. Fudge, eds., Local Socialism? Labour Councils and New Left Alternatives, London: Macmillan, 1984.

34- يقدم ب. هول في كتابه حكم الاقتصاد توثيقا جيدا لفشل ثاتشر في الوصول إلى العديد من أهداف سياستها الاقتصادية الكبرى.

الفصل الثالث

الدولةالليبرالية الجديدة

1-تشانغ، العولمة، مصدر سبق ذكره؛ ب. جيسوب،«الليبرالية والليبرالية الجديدة والإدارة المدينية: منظور نظري للدولة»، في دورية انتيبود؛

openkanal.com

B. Jessop,«Liberalism, Neoliberalism, and Urban Governance: A State-Theoretical Perspective,» Antipode 34/3, 2002, 452-72;

ن. بولانتزاس، اشتراكية سلطة الدولة؛

N. Poulantzas, State Power Socialism, trans., P. Camiller, London: Verso, 1978;

س. كلارك (محقق) حوار الدولة؛

S. Clark, ed., The State Debate, London: Macmi-llan, 1991; S. Haggard and R. Kaufman, eds,

س. هاغارد و ب. كوفمان (محققان) سياسات التكيف الاقتصادي: القيود الدولية وصراعات توزيع الثروة والأدلة؛

WS. Haggard and R. Kaufman, eds., The Politics of Economic Adjustment: International Constraints, Distributive Conflicts and the State, Princeton: Princeton UP, 1992:

م. نوزيك، الفوضى والدولة والطوباوية

M. Nozick, Anarchy, State and Utopia, New York: Basic Books, 1977.

2- ستيغليتز، التسعينيات الصاخبة، الكتاب الذي حاز مؤلفه جائزة نوبل في الاقتصاد عن دراساته حول تأثر أنماط السلوك والنواتج في السوق الاقتصادي بعدم تناظر المعلومات.

obeikandl.com

3-انظر هارفي، حالة ما بعد الحداثة، مصدر سبق ذكره؛ وحدود رأس المال

See Harvey, The Limits of Capital, Oxford: Oxford UP, 1982.

4-ب. إيفنز، الحكم الذاتي المترسخ: الدول والتحول الصناعي؛

P. Evans, Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation, Princeton: Princeton Up, 1995:

ر. ويد، حكم السوق؛

R. Wade, Governing the Market, Princeton, Princeton Up, 1992;

م. وودكمنغز (محقق)، الدولة الإنمائية

M. Woodcommings, ed., The Developmental Sate, Ithaca, NY: Cornell UP, 1999.

5- دجي. هندرسن،«أزمات متفاوتة: الأسس المؤسساتية للاضطراب في شرق آسيا»، في مجلة الاقتصاد والمجتمع

J. Henderson,«Uneven Crises: Institutional Foundation of East Asian Turmoil,» Economy and Society 28/3, 1999, 327-68.

6- ستيغليتز التسعينيات الصاخبة، مصدر سبق ذكره، ص 227؛ ب. هول، حكم الاقتصاد، سبق ذكره، فوركيد ـ غورينتشاس وباب، «بعث العقيدة الليبرالية»، مصدر سبق ذكره.

openkandil.com

7- إي. فازكويز، «خطة بريدي وحلول السوق لأزمة الدين»، في مجلة كاتو

I. Vasquez, «The Brady Plan and Market ـ Based Solutions to Debt Crises» The Cato Journal 16/2 (online).

8- م. بيوري وس. سيبل، الانقسام الصناعي الثاني: امكانات الرفاهية والازدهار

M. Piore and C. Sable, The Second Industrial Divide: Possibilities for Prosperity, New York: Basic Books, 1986.

9- انظر هاري، حالة ما بعد الحداثة، مصدر سبق ذكره.

10- ت. نافارو (محقق)، الاقتصاد السياسي للتفاوتات الاجتماعية: النتائج المترتبة بالنسبة للصحة ومستوى المعيشة

T. Navarro, ed., The Political Economy of Social Inequality: Consequences for Health and the Quality of Life, Amityville, NY: Baywood, 2002.

11- ب. مكارني ور. سترين، الحكم والإدارة على أرض الواقع: الابتكارات والانقطاعات في مدن العالم النامي؛

P. McCarney and R Stern, Governance on the Ground: Innovations and Discontinuities in the Cities of the Developing World, Princeton: Woodrow Wilson Center Press, 2003;

obeikandl.com

ا. ديكست، غياب القانون والاقتصاد: صيغ الحكم والإدارة والبديلة

A. Dixit, Lawlessness and Economics: Alternative Modes of Governance, Princeton: Princeton Up, 2004.

12- ر. ميليباند، الدولة في المجتمع الرأسمالي

R. Miliband, The State in Capitalist Society, New York: Basic Books, 1969.

13- ن. روزنبلوم و ر. بوست (محققان)، المجتمع المدني والحكومة؛

N. Rosenblum and R. Post, eds., Civil Society and Government, Princeton, Princeton UP, 2001;

س. تشيمبرز و دبليو. كيمليكا (محرران) مفاهيم بديلة للمجتمع المدني

S. Chambers and W. Kymlicka, eds., Alternative Conceptions of Civil Society, Princeton: Princeton UP, 2001.

14- ك. اوهماي، نهاية الدولة- الأمة: صعود الاقتصادات الإقليمية

K. Ohmae, The End of the Nation State: The Rise of the Regional Economies, New York: Touchstone Press, 1996.

15- كورت، التشاركية، مصدر سبق ذكره.

16- د. هيلي، ليأكلوا بروزاك: العلاقة غير الصحيحة بين فترة الكساد والصناعة الدوائية

obeikandl.com

D. Healy, Let Them Eat Prozac: The Unhealthy Relationship Between the Pharmaceutical Industry and Depression, New York: New York UP, 2004.

17- دبليو. بيللسون بولارد وك. مالهاورتا (محققون)، التمويل العولمي: التفكير الجديد حول تنظيم أسواق المضاربات، مصدر سبق ذكره.

18- ك. شواب وسي. سمادجا، مقتبس وارد في كتاب د. هارفي، فضاءات الأمل

K. Schwab and C. Smadja, cited in D. Harvey, Spaces of Hope, Edinburgh: Edinburgh UP, 200, p. 70.

19- إتش. وانغ، نظام الصين الجديد: المجتمع والسياسة والاقتصاد في حالة تحول

H. Wang, China's New Order: Society, Politics and Economy in Transition, Cambridge, Mass.: Harvard UP, 2003, p. 44.

20- دجي. مان، صعود الأقوياء: تاريخ حكومة حرب بوش؛

J. Mann, The Rise of the Vulcans: The History of Bush's War Cabinet, New York: Viking Books, 2004;

س. دروري، ليو شتراوس واليمين الأميركي

obeikandl.com

S. Drury, Leo Strauss and the American Right, New York: Palgrave Macmillan, 1999.

21- ر. هوفستادتر أسلوب البارانويا في السياسة الأميركية ومقالات أخرى

R. Hofstadter, The Paranoid Style in American Politics and Other Essays, Cambridge, Mass. : Harvard UP, 1996 edn.

22- هاريف، الإمبريالية الجديدة، مصدر سبق ذكره، الفصل 4.

23- تشانغ، العولمة، مصدر سبق ذكره.

24- م. كالدور، حروب قديمة وحديثة: العنف المنظم في عصر العولمة-

M. Caldor, New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era, Cambridge: Polity, 1999, p. 130.

25- فرانك، ما خطب كانساس، مصدر سبق ذكره.

26- لي كوان يو، من العالم الثالث إلى الأول: قصة سنغافورة 1965 ـ 2000

Lee Kuan Yew, From Third World to First: The Singapore Story, 1965 - 2000, New York: Harper Collins, 2000.

obeikandi.com

الفصل الرابع

تطورات جغرافية غير مستوية

1- بيك،«الجغرافيا والسياسة العامة»، مصدر سبق ذكره.

2- البنك العالمي، تقرير التنمية العالمي 2005: مناخ استثمار أفضل للجميع

World Bank, World Development Report 2005: A Better Investment Climate for Everyone, New York: Oxford UP, 2004.

3- غوان، المقامرة العولمية، مصدر سبق ذكره.

4- دومينيل وليفي، «اقتصاديات الإمبريالية الأميركية»، مصدر سبق ذكره.

5- ستيغليتز، التسعينات الصاخبة، مصدر سبق ذكره.

6- ر. برينر، الازدهار والفقاعة: الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي

R. Brenner, The Boom and the Bubble: The US in the World Economy, London: Verso, 2002.

7- س. كوردبريدج، الدَين والتنمية

S. Cordbridge, Debt and Development, Oxford: Blackwell, 1993.

8- ستيغليتز، العولمة والساخطون عليها، مصدر سبق ذكره، ص 57.

obeikandl.com

9- شوا، العالم يحترق، مصدر سبق ذكره.

10- هندرسن، أزمات متفاوتة، مصدر سبق ذكره؛ ستيغليتز، العولمة والساخطون عليها، مصدر سبق ذكره، ص 99. يتفق ستيغليتز مع هذا الرأي إذ يقول: «لقد كان تحرير رأس المال العامل الواحد الأكثر أهمية في التسبب بالأزمة».

11- ستيغليتز، العولمة والساخطون عليها، مصدر سبق ذكره.

12- المصدر السابق.

13- فاسكويز،«خطة بريدي»، مصدر سبق ذكره.

14- د. ماكلويد، تحجيم الدولة: الخصخصة وحدود الإصلاحات الليبرالية الجديدة في المكسيك

D. MacLeod, Downsizing the State: Privatization and the Limits of the Neoliberal Reform in Mexico, University Park, Pennsylvania: Pennsylvania UP, 2004.

15- سي. لومنيتز ـ ادلر، تخفيض قيمة الحياة أثناء تحول مدينة مكسيكو إلى مرحلة «الأزمة»، في كتاب دجي. شنايدر وإي. سوسر (محققان) مدن جريحة

C. Luminitz-Adler, «The Depreciation of Life During Mexico City's Transition into the Crisis» in J. Schneider and I. Susser, eds, Wounded Cities, New York: Berg, 2004, pp. 47-70.

obeikandl.com

16- د. ديفز، الوحش (الليفاياثان) المديني: مدينة مكسيكو في القرن العشرين

D. Davis, Urban Leviathan: Mexico City and the in the Twentieth Century, Philadelphia: Temple UP, 1994.

17- ماكلويد، تقليص حجم الدولة، مصدر سبق ذكره، ص. 90- 94.

18- المصدر السابق، ص 71.

19- دجي. ناش، رؤى مایاوية: السعي إلى الاستقلال الذاتي في عصر العولمة

J. Nash, Mayan Visions: The Quest for Autonomy in an Age of Globalization, New York: Routledge, 2001.

20- دجي. فوريرو،«بينما تعدو الصين اقتصاديا إلى الأمام، تتضاءل فرص العمل في مصانع المكسيك»، صحيفة نيويورك تايمس

J. Forero, «As China Gallops, Mexico Sees Factory Jobs Slip Away» New York Times, 3 Sept.2003, A3

يقول فوريرو: «بينما كانت على الدوام ملكة المصانع الرخيصة والمصدر الأول إلى الولايات المتحدة... تجد المكسيك اليوم أن الصين تحل محلها بملايين ملايين عامليها قليلي الأجور... وتقول الحكومة أن ما مجموعه 500 من أصل 3700 شركة عاملة في الصناعات التصديرية أغلقت أبوابها منذ عام 2001، بتكلفة تصل إلى 218 ألف فرصة عمل».

obeikandl.com

لكن التقارير الصادرة مؤخرا تشير إلى أن العمالة في هذه الصناعات بدأت تتحسن مع ازدياد الكفاءة والمرونة، والقدرة على استغلال القرب الجغرافي من الولايات المتحدة لضمان التدفق المستمر للبضائع، الذي يسمح لبائعي وتجار التفرقة تقليص موجوداتهم ومخزون البضائع لديهم. انظر أي. مالكن. «ازدهار على طول الحدود»، نيويورك تايمس

See E. Malkin, «A Boom Along the Border» New York Times, 26 Aug. 2004, W1 and W7.

21- ماكلويد، تحجيم الدولة، مصدر سبق ذكره، ص 99 ـ 100؛ شوا، العالم يحترق، مصدر سبق ذكره، ص 61 - 63، حيث يقدم توصيفا موجزا لنشاطات كارلوس سليم.

22- س. شارابيورا، «ما الذي حدث في الأرجنتين؟» الصحيفة الإلكترونية شيكاغو بزنس، 28أيار/ مايو 2002، على الموقع:

http://www.chibus.com/news/2002/05/28/worldview

23- دجي. بيتراس و إتش. فيلتماير، نظام في أزمة: ديناميات رأسمالية السوق الحر

J. Petras and H. Veltmeyer, Systems in Crisis: The Dynamics of Free Market Capitalism, London: Zed Books, 2003, pp. 87-110.

24- إس. سوديربيرغ، معارضة أنظمة الحكم والإدارة والعولمة في دول الجنوب: الدَين والطبقة والفهم السليم الجديد في إدارة العولمة

S. Soederberg, Contesting Global Governance in the South: Debt, Class, and the New Common Sense in Managing Globalisation, London: Pluto Press, 2005.

25- دجي. ساليرنو، «المصادرة بالتضخم وحالة الأرجنتين»، معهد دوفيع فون ميس، على الموقع الإلكتروني:

http://www.mises.org-fullstory.aspx-control=890

26- بيتراس وفيلتماير، نظام في أزمة، مصدر سبق ذكره، ص 86.

27- ف. تشيبر، سجين المكان: بناء الدولة والتصنيع المتأخر في الهند

F. Chibber, Locked in Place: State-Building and Late Industrialization in India, Princeton, Princeton UP, 2003.

28- المصدر السابق، ص 245.

29- ر. ويد وإف. فينيروسو، «الأزمة الآسيوية: نموذج الديون العالية مقابل مجمع وول ستريت - صندوق النقد الدولي، وزارة الخزانة الاميركية»، مجلة نيو ليفت ريفيو

R. Wade and F. Venteroso, «The Asian Crisis: The High Debt Model Versus the Wall Street-Treasury-IMF Complex» New Left Review, 228 (1998), 3-23.

30- م. وو-كمنغز، نزعة معاداة الأميركيين في كوريا الجنوبية

M. Woo - Cummings, South Korean Anti-Americanism, Japan Policy Research Institute Working Paper, 93 (July 2003).

openkandil.com

31- المصدر السابق، ص 5.

32- ستيغليتز، العولمة والساخطون عليها، مصدر سبق ذكره.

33- المصدر السابق، ص 130.

34- وو ـ كمنغز، نزعة معاداة الأميركيين في كوريا الجنوبية، مصدر سبق ذكره، ص 4.

35- ستيغليتز، العولمة والساخطون عليها، مصدر سبق ذكره ،ص 130، 7-206.

36- بليث، التحولات الكبيرة، مصدر سبق ذكره، ص205.

37- المصدر السابق، ص 238 - 242.

38- المصدر السابق، ص 229 - 230.

39- المصدر السابق، ص 133 - 231.

40- ب. بوند،«تحول النخبة: من التفرقة العنصرية إلى الليبرالية الجديدة في جنوب أفريقيا؛ انظر أيضا ضد التفرقة العولمية: جنوب أفريقيا تلاقي البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية

B. Bond, Elite Transition: From Apartheid to Neoliberalism in South Africa, London: Pluto Press, 2000; id, Against Global Apartheid: South Africa Meets the World Bank, the IMF and International Finance, London: Zed Books, 2003.

obeikandl.com

41- البنك العالمي، تقرير التنمية العالمية 2005، مصدر سبق ذكره.

42- يرجع ستيغليتز إلى هذه النقطة مرارا في العولمة والساخطون عليها، مصدر سبق ذكره.

43- م. ميتلمان، متلازمة العولمة: التحول والمقاومة

M. Mittelman, The Globalization Syndrome: Transformation and Resistance, Princeton: Princeton UP, 2000, PP. 90-106.

الفصل الخامس

الليبرالية الجديدة «بخصائص صينية»

1- ن. لاردي، ثورة الصين الاقتصادية التي لم تنته؛

N. Lardy, China's Unfinished Economic Revolution, Washington, DC: Brookings Institution, 1998;

س. م. لاي. ودبليو. س. تانغ، الأقاليم الصينية: الحكم والاقتصاد

S.-M. Li and W.-S. Tang, China's Regions, Policy and the Economy, Hong Kong: Chinese UP, 2000.

2- أميل إلى حد ما إلى التأويل الثاني، وإن ليس بنفس حدة هارت لاندسبيرغ وب. بيركيت، مع أني اعتمد على عمليهما إلى حد بعيد في هذا السياق. انظر م. هارت لاندسبيرغ وب. بيركت، الصين والاشتراكية: إصلاحات السوق والصراع الطبقي

See M. Hart-Landsberg and P. Burkett, China and Socialism: Market Reforms and Class Struggle (New York: 2004;= Monthly Review, 56/3).

3-ل. كاو، «الخصخصة الصينية: بين الخطة والسوق»، في مجلة القانون والمشاكل المعاصرة

L. Cao, «Chinese Privatization: Between Plan and Market» Law and Contemporary Problems, 63/13 (2000), 13-62.

4- يشدد واي. هوانغ على هذه النقطة في مقاله، «هل تلتزم الصين بقواعد اللعبة؟»، تقرير لجنة الكونغرس التنفيذية عن الصين، على الموقع الإلكتروني:

.http://www.cecc.gov/pages/hearings/092403/huang.php

5- وانغ، نظام الصين الجديد، مصدر سبق ذكره، ص66.

6- د. هيل و ل. هيل، «الصين تقلع»، مجلة فورن افيرز

D. Hale and L. Hale,«China Takes Off,» Foreign Affairs, 82/6, 2003, 36-52.

7- دجي. خان ودجي. ياردلي، «وسط ازدهار الصين الاقتصادي: لا يد تمتد لمساعدة الكنغمينغ الشباب»، صحيفة نيويورك تايمس

J. Kahn and J. Yardley, «Amid China's Boom, No Halping Hand for Young Qingming,» New York Times 1 Aug. 2004, A1 and A6.

8- دجي. ياردلي،«في موجة مد بحري تتدفق جماهير الصين من الحقل إلى المدينة»، نيويورك تايمس

J. Yardley, «In a Tidal Wave, China's Masses Pour from Farm to City» New York Times, Sept. 12, 2004, Week in Review, 6.

9- خان وياردلي،«وسط ازدهار الصين»، مصدر سبق ذكره.

10- س. ستيفنسون، إصلاح مشاريع الأعمال التي تملكها الدولة: دروس غايرة لمشاكل راهنة

C. Stevenson, Reforming State-Owned Enterprises: Past Lessons for Current Problems, Washington, DC: George Washington University, http://www.gwu.edu/~ylowrey/stevensonc.httml.

11- هارت لاندسبيرغ وبيركت، الصين والاشتراكية، مصدر سبق ذكره،ص 35: لاي وتانغ أقاليم الصين، مصدر سبق ذكره.

12- هارت لاند سبيرغ وبيركت، الصين والاشتراكية، مصدر سبق ذكره، ص 38.

13- انظر المصدر السابق. انظر أيضا منتدى الحكم العالمي في صحيفة نيوز لتر،«خصخصة الصين، على الموقع الإلكتروني:

http://www.globalpolicy.orgsocecon/ffd/2003112chinaprivatization

obeikandl.com

14- لاي وتانغ، أقاليم الصين، مصدر سبق ذكره، الفصل 6.

15- المصدر السابق، ص 82.

16- جهاز مراقبة العمل في الصين«الوزير يقول: وضع البطالة في البر الصيني مروع»، على الموقع الإلكتروني:

http://www.chinalaborwatch.org/en/web/article.php-artcle_id=50043, 18 Nov. 2004

17- دجي. خان، «الصين تراهن على المشاريع الكبيرة لتحقيق استقرارها» صحيفة نيويورك تايمس؛

J. Khan, «China Gambles on Big Projects for its Stability» New York Times, 13Jan. 2003, A 1 and A 8;

ك. برادشر: بناة الصين يشترون في الخارج، صحيفة نيويورك تايمس؛

K. Bradsher, «Chinese Builders Buy Abroad» New York Times, 2 Dec. 2003, W 1 and W 7;

ت. فشمان،«القرن الصيني»، مجلة نيويورك تايمس،

T. Fishman, «The Chinese Century» New York Times Magazine, 4 July, 2004, 24-51.

18- إتش. فرينش،«مدن الازدهار الجديدة تغير النمو الاقتصادي في الصين، صحيفة نيويورك تايمس

obeikandl.com

H. French,«New Boomtowns Change Path of China's Growth, New York Times 28 July 2004, A1 and A8.

19- ك. برادشر، تجارة الصين الكبيرة تستجلب حرب الموانئ»، صحيفة الهيرالد تريبيون العالمية

K. Bradsher, «Big China Trade Brings Port War» International Herald Tribune 27 Jan. 2003, 12.

20- س. شمرا.«الاستقرار وسط الاضطرابات: الصين والأزمة المالية الآسيوية، مجلة آسيا كوارترلي (شتاء 2000) على الموقع

S. Shamra, «Stability Amidst Turmoil: China and the Asian Financial Crisis» Asia Quarterly (Winter 2000) www.fas.has.harvard.edu/~asiactr/haq/2000001/0001a006.htm.

21- هيل وهيل، «الصين تقلع»، مصدر سبق ذكره، ص 40.

22- إتش. ليو، «الصين تعول على إصلاح البنوك»، صحيفة آسيا تايمس الإلكترونية

H. Liu,«China Banking on Bank Reform» Asia Times Online, atimes.com, 1June 2002.

23- ك. برادشر، «الاقتصاد الصيني مفرط النشاط يراكم الدين»، صحيفة نيويورك تايمس؛ ك. برادشير، «الصين تعلن عن عملية إنقاذ مالي للبنوك الكبيرة»، صحيفة نيويورك تايمس

K. Bradsher, «A Heated Chinese Economy Piles Up Debt» New York Times 4 Sept. 2003, A 1 and C4; K.

obeikandi.com

Bradsher, «China Announces New Bailout of Big Banks» New York Times 7 Jan. 2004, C1.

24- ليو، «الصين تعول على إصلاحات البنوك»، مصدر سبق ذكره.

25- سي. بكلي، «لتزدهر ألف فكرة: الصين مرتع جديد للابحاث»، صحيفة نيويورك تايمس

C. Buckley, «Let A Thousand Ideas Flower: China Is a New Hotbed of Research» New York Times 13 Sept. 2004, C 1 and C 4.

26- دجي. ورنر،«لماذا يبقى العالم عالقا على سطح مركب سريع متجه إلى الصين»، صحيفة الاندبندت

J. Warner, «Why the World Economy Is Stuck on a Fast Boat to China» The Independent, Jan. 24, 2004, 23.

27- سي. بكلي، «النمو السريع لشركة هيوي الصينية تدفع منافسيها من شركات التكنولوجيا المتقدمة إلى توخي الحذر»، صحيفة نيويورك تايمس

C. Buckly, «Rapid Growth of China's Huawei Has its High-Tech Rivals on Guard» New York Times, 6 Oct. 2003, C1 and C3.

28- ك. برادشير،«شركة جنرال موتورز تنوي تسريع توسعها في الصين: الهدف السنوي 1.3 مليون سيارة»، صحيفة نيويورك تايمس

obeikandi.com

K. Bradsher, «GM To Speed Up Expansion in China: An Annual Goal of 1.3 Million Cars» New York Times, 8 June 2004, W1 and W7.

29- زد. جانغ، الصين: إلى اين؟ السياسات الفكرية في الصين المعاصرة

Z. Zhang, Whither China? Intellectual Politics in Contemporary China, Durham, NC: Duke UP, 2001.

30- ك. برادشير، «مصانع الصين تهدف إلى ملء مرآئب العالم بالسيارات»، صحيفة نيويورك تايمس؛ انظر أيضا «شركة جنرال موترز تنوي تسريع توسعها في الصين»، مصدر سبق ذكره؛ وانظر كذلك «هل الصين الفقاعة الاقتصادية التالية؟» صحيفة نيويورك تايمس

K. Bradsher, «China's Factories Aim to Fill Garages Around the World» New York Times 2 Nov. 2003, International Section, 8; id, «GM To Speed Up Expansion in China» cit.; id., «Is China the Next Bubble?» New York Times 18 Jan. 2004, sect. 3, 1 and 4.

31- ك. برادشير،«الأقاليم الصينية تشكل تحالفا محليا قويا» صحيفة نيويورك تايمس

K. Bradsher, «Chinese Provinces Form Regional Power Bloc» New York Times 2June 2004, W1 and W7.

obeikandl.com

32- إتش. ياشينغ وت. خانا« هل تستطيع الهند أن تسبق الصين؟» مجلة الصين اليوم

H. Yasheng and T. Khanna, «Can India Overtake China?», China Now Magazine, 3Apr. 2004, www.chinanowmag.com/business/business.htm

33- ب. ديكن، التحول العالمي: إعادة تشكيل خارطة العالم الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين

P. Dicken, Global Shift: Reshaping the Global Economic Map in the 21st Century, 4th edn. (New York: Guilford Press, 2003), 332.

34- ت. هـاوت و ك. ليبريتون، :المنافسة الحقيقية بين أميركا والصين»، مجلة وول ستريت الإلكترونية

T. Hout and J. Lebretton, «The Real Contest Between America and China» The Wall Street Journal on Line, 16 Sept. 2003;

ما يثير الاهتمام أن هذه تحديدا النقطة التي يثيرها ماركس حول التطبيق التفاضلي للتكنولوجيا بين الولايات المتحدة وبريطانيا في القرن التاسع عشر: انظر رأس المال

See Capital, New York: International Publishers, 1967, I, 361-2.

obeikandl.com

35- انظر هـارت – لاندسبيرغ وبيركيت، «الصين والاشتراكية»، مصدر سبق ذكره، ص94- 95؛ ك. بروك، «كوريا تشعر بالضغط مع نمو الاقتصاد الصيني»، صحيفة نيويورك تايمس

K. Brooke, «Korea Feeling the Pressure as China Grows» New York Times 8 Jan. 2003, W1 and W7.

36- دجي. بيلسون: رأس المال والوظائف اليابانية تتدفق إلى الصين، صحيفة نيويورك تايمس

J. Belson, «Japanese Capital and Jobs Flowing to China» New York Times 17 Feb. 2004, C1 and C4.

37- انظر فوريرو، «بينما تعدو الصين»، مصدر سبق ذكره.

38- ك. برادشير، «الصين تعلن عن نمو اقتصادي بنسبة 9.1% عام 2003»، صحيفة نيويورك تايمس

K. Bradsher, «China Reports Economic Growth of %9.1 in 2003», New York Times, 20 Feb. 2004, C1 and C4.

39- ك. برادشير، «تايوان تشاهد اقتصادها يتسرب إلى الصين»، صحيفة نيويورك تايمس

K. Bradsher, «Taiwan Watches its Economy Slip to China» New York Times 13 Dec. 2004, C7.

40- دبليو. ارنولد، «شركة ب. اتش. ب. بيلتون تبقى متفائلة حول رهانها على النمو الاقتصادي في الصين»، صحيفة نيويورك تايمس

obeikandl.com

W. Arnold, «BHP Billiton Remains Upbeat Over Bet on China's Growth» New York Times 8 June 2004, W1 and W7.

41- م. لاندلر، «هنغاريا متلهفة وقلقة حول موقعها الجديد»، صحيفة نيويورك تايمس؛

M. Landler, «Hungary Eager and Uneasy Over New Status» New York Times 5 Mar. 2004, W1 and W7;

ك، برادشير، «خطط صينية لإنشاء خط تجميع أوتوماتيكي لصناعة السيارات في ماليزيا»، صحيفة نيويورك تايمس

K. Bradsher, «Chinese Automaker Plans Assembly Line in Malaysia» New York Times 19 Oct. 2004, W1 and W7.

42- ك. برادشير «اقتصاد الصين الهجين الغريب»، صحيفة نيويورك تايمس

K. Bradsher, «China's Strange Hybrid Economy» New York Economy 21Dec. 2003, C5.

43- ترد تعليقات فولكر في بحث ب. بوند، الولايات المتحدة وحيوية الاقتصاد العالمي: «اعتبارات نظرية وتجريبية وسياسية»

P. Bond, «US and Global Economic Volatility: Theoretical, Empirical and Political Considerations» paper presented to the Empire Seminar, York University, Nov. 2004.

obeikandl.com

44- وانغ،«نظام الصين الجديد»، مصدر سبق ذكره؛ ت. فشمان، الصين الشركة: كيف يتحدى صعود الدولة العظمى التالية أميركا والعالم

T. Fishman, China Inc.: How the Rise of the Next Superpower Challenges America and the World, New York: Scribner, 2005.

45- ك. برادشير، «والآن، قفزة كبرى نحو الرفاهية»، صحيفة نيويورك تايمس

K. Bradsher, «Now a Great Leap Forward in Luxury» New York Times 10 June 2004, C1 and C6.

46- إكس. وو ودجي. بيرلوف، «توزع الدخل الصيني على مر الزمن: أسباب تزايد التفاوت»

X. Wu and J. Perloff, «China's Income Distribution Over Time: Reasons for Rising Inequality» CUDARE Working Papers 977, Berkeley: University of California at Berkeley, 2004.

47- وانغ نظام الصين الجديد، مصدر سبق ذكره.

48- ل. وي، التطور الإقليمي في الصين

L. Wei, Regional Development in China, New York: Routledge/Curzon, 2000.

obeikandl.com

49- ل. شي، «الأوضاع الراهنة للطبقة العاملة في الصين»، مجموعة دراسة الصين

L. Shi, «Current Conditions of China's Working Class» China Study Group, 3 Nov. 2003, www.chinastudygroup.org/indexphp-action=article&type.

50- جهاز مراقبة أوضاع العمل في الصين، «وضع البطالة في البر الصيني مروع»، مصدر سبق ذكره.

51- شي، «الأوضاع الراهنة للطبقة العاملة في الصين»، مصدر سبق ذكره.

52- د. باربوزا،«عملاق مجهول يعرض عضلاته»، صحيفة نيويورك تايمس؛

D. Barboza, «An Unknown Giant Flexes its Muscle» New York Times 4Dec. 2004, C1 and C3;

س. لوهر «مبيعات شركة أي. ب. إم لوحدات الكومبيوتر جسر بين الشركات والثقافات»، صحيفة نيويورك تايمس

S. Lohr, «IBM's Sale of PC Unit Is a Bridge Between Companies and Cultures,» New York Times 8 Dec. 2004, A1 and C4;

س. لوهر،«شركة آي. بي. إم. تسعى إلى شراكة مع الصين، وليس فقط إلى زيادة المبيعات»، صحيفة نيويورك تايمس

obeikandl.com

S. Lohr, «IBM Sought a China Partnership, Not Just a Sale» New York Times 13 Dec. 2004, C1 and C6.

53- وانغ، «نظام الصين الجديد»، مصدر سبق ذكره؛ دجي ياردلي. «ازدهار سوق العقارات في الصين يزيح المزارعين جانبا»، صحيفة نيويورك تايمس

J. Yardley, «Farmers Being Moved Aside by China's Real Estate Boom» New York Times 8 Dec. 2004, A1 and A16.

54- س. كارتير، «حمى المنطقة. حوار الأراضي الزراعية والمضاربة بسوق العقارات: تطور نظام استخدام الأراضي في الصين وتناقضاته الجغرافية»، مجلة الصين الحديثة؛

S. Cartier, «Zone Fever. The Arable Land Debate and Real Estate Speculation: China's Evolving Land Use Regime and Its Geographical Constradictions» Journal of Contemporary China 10 (2001), 455-69;

زد. جانغ، غرباء في المدينة: إعادة ترتيبات المكان والسلطة والشبكات الاجتماعية بين سكان الصين المترددين

Z. Zhang, Strangers in the City: Reconfigurations of Space, Power, and Social Networks Within China's Floating Population, Stanford: Stanford UP, 2001.

obeikandl.com

55- س. كارتير، «المدينة الرمزية/ تشكيل الأقاليم والهوية الجنوسية في جنوب الصين»، مجلة الصين الريفية؛

S. Cartier, «Symbolic City/Regions and General Identity Formation in South China,» Provincial China 8/1 (2003), 60-77;

زد. جيانغ،«وقت التأمل: «طاس أرز الشباب» في نهايات قرن الصين المدينية»، مجلة الثقافة العامة

Z. Zhang,«Meditating Time: The 'Rice Bowl of Youth' in Fin-de-siecle Urban China,» Public Culture 12/1 (2000), 93-113.

56- س. ك. لي، صنع في الصين: العمل كقوة سياسية؟ بيان اللجنة، مؤتمر مانسفيلد عام 2004، جامعة مونتانا، ميسوالا، 18 - 20 نيسان/ أبريل 2004

S. K. Lee, «Made in China: Labor as a Political Force?», Panel Statement, 2004 Mansfield Conference, University of Montana, Missoula, 18-20 Apr. 2004.

57- المصدر السابق؛ دجي. ياردلي، «الصينيون يناشدون بيجينغ حل الشكاوى المحلية» صحيفة نيويورك تايمس

J. Yardley, «Chinese Appeal to Beijing to Resolve Local Complaints» New York Times: 8 Mar. 2004, A3.

obeikandl.com

58- إي. روزنثال، «محنة العمال تستجلب تطرفا جديدا إلى الصين»، صحيفة نيويورك تايمس

E. Rosenthal, «Workers Plight Brings New Militancy in China» New York Times 10 Mar. 2003, A8.

59- إي. كودي، «العمال في الصين يخلعون رداء سلبيتهم: سلسلة من الأضرابات والاحتجاجات تهز المعامل»، صحيفة الواشنطن بوست؛

E. Cody, «Workers in China Shed Passivity: Spate of Walkouts Shakes Factories,» Washington Post, 27 Nov. 2004, A10;

ا. تشينغ، «تصاعد الاضطرابات العمالية في الصين»، صحيفة الهيرالد تريبيون الإلكترونية؛

A. Cheng, «Labor Unrest is Growing in China» International Herald Tribune Online, Oct. 27, 2004;

ياردلي، «ازدهار سوق العقارات يزيح المزارعين جانبا»، مصدر سبق ذكره.

60- لي، «صنع في الصين»، مصدر سبق ذكره.

61- اقتباس وارد في كودي، «العمال في الصين يخلعون رداء سلبيتهم»، مصدر سبق ذكره؛ انظر أيضا أعدادا مختلفة من صحيفة The China Labor Bulletin

62- كودي، «عمال الصين يخلعون رداء سلبيتهم»، مصدر سبق ذكره.

obeikandl.com

الفصل السادس: محاكمة الليبرالية الجديدة

1- ماركس، نظريات فضل القيمة

Marx, Theories of Surplus Value, pt. 2, London: Lawrence & Wishart, 1969, p. 200

2- دجي. غراي، الفجر المزيف: أوهام الرأسمالية العالمية

J. Gray, False Dawn: The Illusions of Global Capitalism, London: Granta Press, 1998.

3- بوند،«الولايات المتحدة وتقلب الاقتصاد العالمي»، مصدر سبق ذكره.

4- يمكن الاطلاع على التقديرين الرسميين الأفضل في تقرير اللجنة العالمية عن البعد الاجتماعي للعولمة، عولمة عادلة: خلق الفرص للجميع، مصدر سبق ذكره؛ وفي برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية 1999؛ تقرير التنمية البشرية 2003، مصدران سبق ذكرهما.

5- م. ويزبروت ود. بيكر وإي. كريف وجي. كوهن،«بطاقة نتائج العولمة 1980 - 2000: آثارها على صلاح الحال الاقتصادي والاجتماعي»، في كتاب ف. نافارو وسي. مونتانر، المحددات السياسية والاقتصادية لصحة وصلاح حال السكان-

M. Weinsbort et al.,«The Scorecard on Globalization 1980-2000: Its Consequences for Economic and Social Aell-Being,» in V. Navarro and C. Muntaner, Political and

Economic Determinants of Population Haelth and Well-Being, Amityville, NY: Baywood, 2004, pp. 91-114.

6- ج. مونبيوت، «تأديبية ـ وآثارها»، صحيفة الغارديان الطبعة الإلكترونية

G. Monbiot,«Punitive- and Its Works,» The Guardian 11 Jan. 2005, online edition.

7- هنوود، بعد الاقتصاد الجديد، مصدر سبق ذكره؛ دومينيل وليفي، بعث رأس المال، الشكل: 1 - 17، مصدر سبق ذكره.

8- تتوفر أدبيات هائلة حول العولمة، أما بالنسبة لرأيي الشخصي عن الموضوع فقد بينتها بوضوح في كتاب فضاءات الأمل، مصدر سبق ذكره.

9- المصدر السابق، الفصل 4.

10- م. ديرثك وب. كويرك، سياسات إلغاء القيود الناظمة؛

M. Derthick and P. Quirk, The Politics of Deregulation, Washington, DC: Brookings Institution Press, 1985;

دبليو. ميغنسون ودج. نتر،«من الدولة إلى السوق: مسح للدراسات الوضعية عن الخصخصة»، مجلة الأدبيات الاقتصادية-

W. Megginson and J. Netterm«From State to Market: A Survey of Empirical Studies of Privatization,» Journal of Economic Literature (2001), online

obeikandl.com

11- ديكن، التحول العالمي، مصدر سبق ذكره.

12- يؤكد بانيتش وغيدين في«التمويل والإمبراطورية الأميركية» (مصدر سبق ذكره) على أهمية توزيع المخاطر وتولي القيادة في الاشتقاقات المالية؛ انظر أيضا س. سوديربيرغ،«فن بناء القطاع المالي الدولي الجديد: القيادة المفروضة والأسواق الصاعدة»، مجلة السجل الاشتراكي

S. Soederberg,«The New International Financial Architecture: Imposed Leadership and 'Emerging Markets,'» Socialist Register (2002), pp. 175-92.

13- كوربريدج، الدَين والتنمية، مصدر سبق ذكره؛ س. جورج، قدر أسوأ من الدَين-

S. George, A Fate Worse Than Debt, New York: Grove Press, 1988.

14- إي. توسينت، مالك أو حياتك: طغيان التمويل العالمي؛

E. Toussaint, Your Money or Your Life: The Tyranny of Global Finance, London: Pluto Press, 2003;

ستيغليتز، العولمة والساخطون عليها، مصدر سبق ذكره، ص 225؛ ويد وفينيروسو،«الأزمة الآسيوية»، مصدر سبق ذكره، ص 21.

15- دجي. فرح،«استبداد وحشي في الصين»، على الموقع الإلكتروني:

obeikandi.com

J. Farah,«Brute Tyranny in China,» WorldNetDaily.com, posted 15 Mar. 2004;

إي. بيترسون«بينما يعاد إحياء الأرض، يموت الجيران القدامى»، صحيفة نيويورك تايمس-

E. Peterson,«As Land Goes To Revitalization, There Go the Old Neighbors,» New York Times, 30 Jan. 2005, 29 and 32.

16- دجي. هولوي وإي. بيلايز، زاباتيستا: إعادة اختراع الثورة؛

J. Holloway and E. Pelaez, Zapatista: Reinventing Revolution, London: Pluto, 1998;

دجي. ستيدايل،«كتائب من لا أرض لهم في البرازيل»، في كتاب ت. ميريتس (محقق)، حركة الحركات-

J. Stedile, Brazil's Landless Battalions,» in T. Meretes, ed., A Movement of Movements, London: Verso, 2004.

17- د. هارفي،«فن الإيجار: العولمة والاحتكار، وتسليع الثقافة»، مجلة السجل الاشتراكي

D. Harvey,«The Art of Rent: Globalization, Monopoly and the Commodification of Culture,» Socialist Register, (2002), pp. 93-119

18- ك. بولاني، التحول الكبير، مصدر سبق ذكره، ص 73.

obeikandi.com

19- ك. بيلز، أناس يستخدمون لمرة واحدة: العبودية الجديدة في الاقتصاد العولمي؛

K. Bales, Disposable People: New Slavery in the Global Economy, Berkeley: University of California Press, 2000;

م. رايت،«جدليات الطبيعة الصامتة: الجريمة والنساء ومناطق التصدير الحرة في المكسيك، مجلة الثقافة العامة-

M. Wright,«The Dialectics of Still Life: Murder, Women and the Maquiladoras,» Public Culture, 11 (1999), pp. 453-74.

20- أ. روس، أجر منخفض وحضور ملفت للنظر: السعي العالمي لعمل منصف-

A. Ross, Low Pay High Profile: The Global Push for Fair Labor, New York: The New Press, 2004, p. 124.

21- دجي. سيبروك، في مدن الجنوب: مشاهد من العالم النامي، مصدر سبق ذكره، ص. 103.

22- دجي. سومر،«تنين أُطلق على البلاد: ومدينة شانغهاي في مركز زلزال الازدهار الاقتصادي في الصين»

J. Sommer,«A Dragon Let Loose on the Land: And Shanghai is at the Epicenter of China's Economic Boom,» Japan Times, 26 Oct. 1994, 3.

obeikandi.com

23- سي. ك. لي، الجنوسة ومعجزة جنوب الصين؛

C. K. Lee, Gender and the South China Miracle, Berkeley: University of California Press, 1998;

سي. كارتير، عولمة جنوب الصين

C. Cartier, Globalizing South China, Oxford: Basil Blackwell, 2001, particularly Ch. 6.

24- يناقش نافارو الآثار العالمية بالتفصيل في الاقتصاد السياسي للتفاوتات الاجتماعية، مصدر سبق ذكره؛ نافارو ومونتانر، المحددات السياسية والاقتصادية، مصدر سبق ذكره.

25- دجي. خان،«العنف يلطخ العزاء الديني لفقراء الصين»، صحيفة نيويورك تايمس-

J. Khan,«Violence Taints Religion's Solace for China's Poor,» New York Times, 25 Nov. 2004, A1 and A24.

26- فرانك، ما خطب كانساس؟، مصدر سبق ذكره.

27- ن. ميرز، الأمن المطلق: الأسس البيئية للاستقرار السياسي؛

N. Meyers, Ultimate Security: The Environmental Basis of Political Stability, New York: Norton, 1993;

انظر كذلك المورد الأساس: الغابات الاستوائية ومستقبلنا / متابعة للتسعينيات؛

obeikandi.com

N. Meyers, The Primary Source: Tropical Forests and Our Future/Updated for the 1990s, New York: Norton, 1993;

م نوفاتشيك (محقق) أزمة التنوع الحيوي: فقد العناصر المهمة-

M. Novacek, ed., The Biodiversity Crisis: Losing What Counts, New York: American Museum of Natural History, 2001.

28- برنامج علمي عن تغير المناخ،«عالمنا المتغير: البرنامج العالمي الأميركي عن تغير المناخ للسنة المالية 2004 و2005، على الموقع الإلكتروني:

Climate Change Science Program,«Our Changing Planet: The Us Climate Change Science Program for the Fiscal Year 2004 and 2005,» http://www.usgcrp/Library/ocp 2004-5;

م. تاونسند وب. هاريس، البنتاغون يقول الآن لبوش: تغير المناخ سوف يدمرنا»، مجلة الاوبزفر الطبعة الإلكترونية

M. Townsend and P. Harris,«Now the Pentagon Tells Bush: Climate Change Will Destroy Us,» The Observer 22 Feb. 2004, online.

29- ك. برادشير،«الازدهار الاقتصادي الصيني يضيف إلى مشاكل الاحترار العالمي»، صحيفة نيويورك تايمس؛

obeikandi.com

K. Bradsher,«China's Boom Adds to Global Warming,» New York Times 22 Oct. 2003, A1 and A8;

دجي. ياردلي، أنهار تجري سوداء، والصينيون يموتون من السرطان»، صحيفة نيويورك تايمس؛

J. Yardley,«Rivers Run Black, and the Chinese Die of Cancer,» New York Times, 12 Sept. 2004, A1 and A17;

د. ميرفي،«الإقليم الصيني: نتن وقذر وثري، مجلة وول ستريت-

D. Murphy,«Chinese Province: Stinking, Filthy, Rich,» Wall Street Journal 27 Oct. 2004, B2H.

30- بيتراس وفيلتماير، نظام في أزمة، مصدر سبق ذكره، الفصل 6.

31- تحالف الأراضي الأميركية،«سياسات صندوق النقد الدولي تؤدي إلى إزالة الأشجار والغابات، موقع إلكتروني [http:// americanlands.org/imfreport.htm].

32- د. رودرك، الإدارة العالمية للتجارة: وكأن التنمية مهمة حقا-

D. Roderik, The Global Governance of Trade: As If Development Really Mattered, New York: United Nations Development Program 2001, P. 9.

33- د. تشاندلر، من كوسوفو إلى كابول: حقوق الإنسان والتدخل الدولي

D. Chandler, From Kosovo to Kabul: Human Rights and International Intervention, London: Pluto Press, 2002, P. 89.

obeikandi.com

34- المصدر السابق، ص 230.

35- ت. والاس،«معضلة المنظمات غير الحكومية: أحصنة طروادة لليبرالية العالمية الجديدة؟» مجلة السجل الاشتراكي

T. Wallace,«NGO Dilemmas: Trojan Horses for Global Neoliberalism?», Socialist Register 2003, 202-19.

للاطلاع على مسح عام لدور المنظمات غير الحكومية، انظر م. إدواردز ود. هلم (محققان) المنظمات غير الحكومية: الأداء والمسئولية

M. Edwards and D. Hulme, eds., Non-Governmental Organizations: Performance and Accountability, London: Earthscan, 1995.

36- ل. جيل، ترنح على الحافة؛

K. Gill, Teetering on the Rim, New York: Columbia UP, 2000;

دجي. كوان وم. ب. ديمبور ور. ولسون (محققون) الثقافة والحقوق: منظورات أنثروبولوجية

J. Kowan,et all., eds, Culture and Rights: Anthropological Perspectives, Cambridge: Cambridge UP, 2001.

37- ا. بارثوتوميو ودجي بريكسبير،«حقوق الإنسان سيوفا للإمبراطورية»، السجل الاشتراكي

obeikandl.com

A. Bartholomew and J. Breakspear,«Human Rights as Swords of Empire,» Socialist Register, London: Merlin Press, 2003, PP. 124-218.

38- المصدر السابق، ص 126.

39-تشاندلر، من كوسوفو إلى كابول، ص 27، 218.

40- المصدر السابق، ص 235.

41- ماركس، رأس المال، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره، ص 225.

42- د. هارفي،«الحق بالمدينة»، في كتاب ر سكولار (محقق)، مدن مقسمة: محاضرات اوكسفورد لمنظمة العفو 2003

D. Harvey,«The Right to the City,» in R. Scholar, ed., Divided Cities: Oxford Amnesty Lectures 2003, Oxford, Oxford UP, forthcoming.

43- هارفي، الإمبريالية الجديدة، مصدر سبق ذكره، الفصل 2.

obeikandl.com

الفصل -7 - أفق الحرية

1- اقتباس يرد في نقد فيسينتي نافارو المتبصر لأمارتيا سين،«التنمية كنوعية الحياة: نقد كتاب أمارتيا سين 'التنمية حرية'» في كتاب نافارو (محقق)، الاقتصاد السياسي للتفاوتات الاجتماعية، مصدر سبق ذكره، ص 13 - 26.

2- بولاني، التحول الكبير، مصدر سبق ذكره، ص 257.

3- زكريا، مستقبل الحرية، مصدر سبق ذكره؛ أ. سين التنمية حرية

A. Sen, Development as Freedom, New York: Knopf, 11999.

4- مارس، رأس المال، الجزء الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 280.

5- ر. كابلان، الفوضوية القادمة: تحطيم أحلام ما بعد الحرب الباردة

R. Kaplan, The Coming Anarchy: Shattering the Dreams of the Post Cold War, New York: Vintage, 2001.

6- دجي. والتون،«الاجتماع المديني والاقتصاد السياسي العالمي: أعمال الشغب ضد صندوق النقد الدولي، في كتاب م. سميث ودجي فيفان (محققان). المدينة الرأسمالية

J. Walton,«Urban Protest and the Global Political Economy: The IMF Riots,» in M. Smith and J. Feagin, eds., The Capitalist City, Oxford: Blackwell, 1987, 354-86.

obeikandl.com

7- ب. جينسن، ثقافة الادعاء؛

D. Jensen (ed.), The Culture of Make Believe, New York: Context Books, 2002;

دجي. زيرغان، المستقبل البدائي ومقالات أخرى

J. Zergan, Future Primitive and Other Essays, Brooklyn, NY: Automedia, 1994.

8- خان،«العنف يلطخ العزاء الديني لفقراء الصين»، مصدر سبق ذكره.

9- ب. غيلز (محقق) العولمة وسياسات المقاومة؛

B. Gills, ed., Globalization and the Politics of Resistance, New York: Palgrave, 2001;

ت. ميرتس (محقق) حركة الحركات، مصدر سبق ذكره؛ ب. ويغناراجا (محقق) حركات اجتماعية جديدة في الجنوب: تمكين الشعب؛

P. Wignaraja, ed., New Social Movements in the South: Empowering the People, London: Zed Books, 1993;

دجي. بريتشر وت. كوستيللو وب. سميث، العولمة من الأسفل: قوة التضامن

J. Brecher, T. Costello, and B. Smith, Globalization from Below: The Power of Solidarity, Cambridge, Mass.: South End Press, 2000.

obeikandl.com

10- ستيغليتز، العولمة والساخطون عليها، والتسعينيات الصاخبة، مصدران سبق ذكرهما؛ ب. كروغمان، الكشف الكبير: طريقنا في القرن العشرين؛

P. Krugman, The Great Unraveling: Losing Our Way in the Twentieth Century, New York: Norton, 2003;

ج. سوروس، جورج سوروس عن العولمة؛ وفقاعة التفوق الأميركي: إصلاح إساءة الاستخدام الأميركي للسلطة

G. Soros, George Soros on Globalization, New York: Public Affairs, 2002; id., The Bubble of American Supremacy: Correcting the Misuse of American Power, New York: Public Affairs, 2003;

دجي. ساكس،«إجماع عالمي جديد على مساعدة أفقر الفقراء»، في صحيفة منتدى السياسة العالمي

J. Sachs,«New Global Consensus on Helping the Poorest of the Poor,» Global Policy Forum Newsletter, 18 Apr. 2000.

يقول ساكس، مثلا،«لا أؤمن بحكم الدولة الغنية وإدارتها للعالم، أو بالاقتراع العالمي المثقل بالمال، كما هو الحال في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي اليوم، أو بالحكومة الدائمة للبيروقراطيات المستحكمة والمنفلتة من الرقابة الخارجية، كما يصح القول عن صندوق النقد

obeikandl.com

الدولي، أو الحكم بالاشتراطات التي تضعها الدول الغنية وتفرضها على الفقراء إلى حد اليأس».

11- أورد هنا اثنين فقط: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية 1999؛ واللجنة العالمية حول البعد الاجتماعي للعولمة، عولمة عادلة، مصدران سبق ذكرهما.

12- د. هيلد، ميثاق عالمي: البديل الاشتراكي الديمقراطي لإجماع واشنطن؛

D. Held, Global Covenant: The Social Democratic Alternative to the Washington Consensus, Cambridge: Polity, 2004.

لقد استعرضت بعض معضلات تطبيق الأخلاقية الكوزموبوليتانية في مقالتي«الكوزموبوليتانية وابتذال الشرور الجغرافية»، في كتاب دجي. كوماروف ودجي. كوماروف، الرأسمالية الألفية وثقافة الليبرالية الجديدة

D. Harvey,«Cosmopolitanism and the Banality of Geographical Evils,» in J. Comaroff and J. Comaroff, Millennial Capitalism and the Culture of Neoliberalism, Durham, NC: Duke UP, 2000, 271-310.

13- بالنسبة لفولكر، انظر بوند،«الولايات المتحدة والاقتصاد العالمي المتقلب»، مصدر سبق ذكره؛ م. مهليسن وسي. تو (محققان)، السياسات المالية الأميركية وأولويات الاستمرارية على المدى البعيد

openkanar.com

M. Muhleisen and C. Towe, eds., US Fiscal Policies and Priorities for Lon-Run Sustainability, Occasional Paper 227, Washington, DC: International Monetary Fund, 2004.

14- دومينيل وليفي،«ديناميات الليبرالية الجديدة»، مصدر سبق ذكره.

15- هارفي، حالة ما بعد الحداثة، مصدر سبق ذكره.

16- هانا ارندت، الإمبريالية؛

H. Arendt, Imperialism, New York: Harcourt Brace Janovich, 1968 edn.;

هارفي الإمبريالية الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص 12 - 17.

17- د. كينغ، حرية الغرباء: صناعة الأمة الأميركية

D. King, The Liberty of Strangers: Making the American Nation, New York: Oxford UP, 2004.

18- ج. اريغي و ب. سيلفر، الفوضى والحكم في النظام العالمي الحديث؛

G. Arrighi and B. Silver, Chaos and Governance in the Modern World System, M.inneapolis: Minnesota UP, 1999;

انظر أيضا مقدمة الطبعة الورقية لكتاب هارفي الإمبريالية الجديدة

See also the Afterword to the paperback edition of Harvey, The New Imperialism, Oxford: Oxford UP, 2004.

obeikandi.com

19- اقتباس وارد في كتاب هارفي، حالة ما بعد الحداثة، مصدر سبق ذكره، ص 168 - 170.

20- س. امين،«حركات اجتماعية على الأطراف»، في كتاب ويغناراجا (محقق)، الحركات الاجتماعية الجديدة في الجنوب، مصدر سبق ذكره، ص 76 - 100.

21- دبليو بيللو، إلغاء العولمة: أفكار لاقتصاد عالمي جديد؛

W. Bello, Deglobalization: Ideas for a New World Economy, London: Zed Books, 2002;

بيللو وبولارد ومالهورتا (محققون) التمويل العالمي، مصدر سبق ذكره مصدر سبق ذكره؛ إس. جورج، عالم آخر ممكن إذا... ؛

S. George, Another World is Possible If..., London: Verso, 2003;

دبليو. فيشر وت. بونيا (محققان)، عالم آخر ممكن: البدائل الشعبية للعولمة في المنتدى الاجتماعي العالمي؛

W. Fisher and T. Ponniah (eds.), Another World Is Possible: Popular Alternatives to Globalization at the World Social Forum, London: Zed Books, 2003;

ب. بوند، تحّدث يسارا وسر يمينا: الإصلاحات العالمية المُحَبَطة في جنوب أفريقيا؛

obeikandl.com

P. Bond, Talk Left Walk Right: South Africa's Frustrated Global Reforms, Scottsville, South Africa: University of KwaZulu-Natal press, 2004;

ميرتس، حركة الحركات، مصدر سبق ذكره؛ غيل، الترنح على الحافة، مصدر سبق ذكره؛ بريتشر وكوستيللو وسميث، العولمة من الأسفل، مصدر سبق ذكره.

22- هارفي، فضاءات الأمل، مصدر سبق ذكره، ص 248- 252.

23- مهمة خاصة حول التفاوت الاجتماعي والديمقراطية الأميركية، في كتاب الديمقراطية الأميركية في عصر صعود التفاوت الاجتماعي، مصدر سبق ذكره، ويرسم صورة تدعو إلى القلق.

24- يرجع وانغ في كتابه نظام الصين الجديد مرارا إلى وجهة النظر هذه في حالة الصين مثلا.

obeikandl.com

المراجع

obeikandi.com

Press Comment and Web Sources

Alvarez, L., 'Britain Says U.S. Planned to Seize Oil in '73 Crisis', *New York Times*, 4 Jan. 2004, A6.

American Lands Alliance, 'IMF Policies Lead to Global Deforestation', http://americanlands.org/imfreport.htm.

Arnold, W., 'BHP Billiton Remains Upbeat Over Bet on China's Growth', *New York Times*, 8 June 2004, W1 and W7.

Barboza, D., 'An Unknown Giant Flexes its Muscles', *New York Times*, 4 Dec. 2004, C1 and C3.

Belson, J., 'Japanese Capital and Jobs Flowing to China', *New York Times*, 17 Feb. 2004, C1 and C4.

Bradsher, K., 'Big China Trade Brings Port War', *International Herald Tribune*, 27 Jan. 2003, 12.

—— 'China Announces New Bailout of Big Banks', *New York Times*, 7 Jan. 2004, C1.

—— 'China Reports Economic Growth of 9.1% in 2003', *New York Times*, 20 Feb. 2004, W1 and W7.

—— 'China's Boom Adds to Global Warming', *New York Times*, 22 Oct. 2003, A1 and A8.

—— 'China's Factories Aim to Fill Garages Around the World', *New York Times*, 2 Nov. 2003, International Section, 8.

—— 'China's Strange Hybrid Economy', *New York Times*, 21 Dec. 2003, C5.

—— 'Chinese Automaker Plans Assembly Line in Malaysia', *New York Times*, 19 Oct. 2004, W1 and W7.

—— 'Chinese Builders Buy Abroad', *New York Times*, 2 Dec. 2003, W1 and W7.

—— 'Chinese Provinces Form Regional Power Bloc', *New York Times*, 2 June 2004, W1 and W7.

—— 'GM To Speed Up Expansion in China: An Annual Goal of 1.3 Million Cars', *New York Times*, 8 June 2004, W1 and W7.

—— 'A Heated Chinese Economy Piles up Debt', *New York Times*, 4 Sept. 2003, A1 and C4.

Bradsher, K., 'Is China the Next Bubble?' *New York Times*, 18 Jan. 2004, sect. 3, 1 and 4.
—— 'Now, a Great Leap Forward in Luxury', *New York Times*, 10 June 2004, C1 and C6.
—— 'Taiwan Watches its Economy Slip to China', *New York Times*, 13 Dec. 2004, C7.
Brooke, K., 'Korea Feeling Pressure as China Grows', *New York Times*, 8 Jan. 2003, W1 and W7.
Brooks, R., 'Maggie's Man: We Were Wrong', *Observer*, 21 June 1992, 15.
Buckley, C., 'Let a Thousand Ideas Flower: China Is a New Hotbed of Research', *New York Times*, 13 Sept. 2004, C1 and C4.
—— 'Rapid Growth of China's Huawei Has its High-Tech Rivals on Guard,' *New York Times*, 6 Oct. 2003, C1 and C3.
Bush, G. W., 'President Addresses the Nation in Prime Time Press Conference', 13 Apr. 2004, http://www.whitehouse.gov/news/releases/2004/04/20040113–20.html.
—— 'Securing Freedom's Triumph', *New York Times*, 11 Sept. 2002, A33.
Cheng, A., 'Labor Unrest is Growing in China', *International Herald Tribune Online*, 27 Oct. 2004.
China Labor Watch, 'Mainland China Jobless Situation Grim, Minister Says', http://www.chinalaborwatch.org/en/web/article.php?article_id=50043 (18 Nov. 2004).
Climate Change Science Program, 'Our Changing Planet: The US Climate Change Science Program for Fiscal Years 2004 and 2005', http://www.usgcrp.gov/usgcrp/Library/ocp2004–5.
Cody, E., 'Workers in China Shed Passivity: Spate of Walkouts Shakes Factories', *Washington Post*, 27 Nov. 2004, A01.
Crampton, T., 'Iraqi Official Urges Caution on Imposing Free Market', *New York Times*, 14 Oct. 2003, C5.
Farah, J., 'Brute Tyranny in China' WorldNetDaily.com, posted 15 Mar. 2004.
Fishman, T., 'The Chinese Century', *New York Times Magazine*, 4 July 2004, 24–51.
Forero, J., 'As China Gallops, Mexico Sees Factory Jobs Slip Away', *New York Times*, 3 Sept. 2003, A3.
French, H., 'New Boomtowns Change Path of China's Growth', *New York Times*, 28 July 2004, A1 and A8.
Global Policy Forum, *Newsletter* 'China's Privatization', http:www.globalpolicy.org.socecon/ffd/fdi/2003/1112chinaprivatization.
Hout, T., and Lebretton, J., 'The Real Contest Between America and China', *The Wall Street Journal on Line*, 16 Sept. 2003.
Huang, Y. 'Is China Playing by the Rules?', *Congressional-Executive Commission on China*, http://www.cecc.gov/pages/hearings/092403/huang.php.

Kahn, J., and Yardley, J., 'Amid China's Boom, No Helping Hand for Young Qingming', *New York Times*, 1 Aug. 2004, A1 and A6
—— 'China Gambles on Big Projects for its Stability', *New York Times*, 15 Jan. 2003, A1 and A8.
—— 'Violence Taints Religion's Solace for China's Poor', *New York Times*, 25 Nov. 2004, A1 and A24.
Kirkpatrick, D., 'Club of the Most Powerful Gathers in Strictest Privacy', *New York Times*, 28 Aug. 2004, A10.
Klein, N., 'Of Course the White House Fears Free Elections in Iraq', *Guardian*, 24 Jan. 2004, 18.
Landler, M., 'Hungary Eager and Uneasy Over New Status', *New York Times*, 5 Mar. 2004, W1 and W7
Liu, H., 'China: Banking on Bank Reform', *Asia Times Online*, atimes.com, 1 June 2002.
Liu Shi, 'Current Conditions of China's Working Class', *China Study Group*, 3 Nov 2003, http://www.chinastudygroup.org/index.php?action=article&type.
Lohr, S., 'IBM Sought a China Partnership, Not Just a Sale', *New York Times*, 13 Dec. 2004, C1 and C6.
—— 'IBM's Sale of PC Unit Is a Bridge Between Companies and Cultures', *New York Times*, 8 Dec. 2004, A1 and C4.
Malkin, E., 'A Boom Along the Border', *New York Times*, 26 Aug. 2004, W1 and W7.
Monbiot, G., 'Positive—and It Works', *Guardian*, 11 Jan. 2005, online edition.
Mont pelerin website, http://www.montpelerin.org/aboutmps.html.
Murphy, D., 'Chinese Province: Stinking, Filthy, Rich', *Wall Street Journal*, 27 Oct. 2004, B2IT.
National Security Strategy of the United State of America website: www.whitehouse.gov/nsc/nss.
Peterson, L., 'As Land Goes To Revitalization, There Go the Old Neighbors', *New York Times*, 30 Jan. 2005, 29 and 32.
Rosenthal, E., 'Workers Plight Brings New Militancy in China', *New York Times*, 10 May, 2003, A8
Salerno, J., 'Confiscatory Deflation: The Case of Argentina', Ludwig von Mise Institute, http://www.mises.org/fullstory.aspx?control=891.
Sharapura, S., 'What Happened in Argentina?', *Chicago Business Online*, 28 May 2002, hrrp://www.chibus.com/news/2002/05/28/Worldview.
Sharma, S., 'Stability Amidst Turmoil: China and the Asian Financial Crisis, *Asia Quarterly* (Winter 2000), www.fas.harvard.edu/~asiactr/haq/20000001/0000a006.htm.
Shi, L., 'Current Conditions of China's Working Class', *China Study Group*, 3 Nov. 2003, http://www.chinastudygroup.org/index.php?action=article&type.

Sommer, J., 'A Dragon Let Loose on the Land: And Shanghai is at the Epicenter of China's Economic Boom', *Japan Times*, 26 Oct. 1994, 3.

Stevenson, C., *Reforming State-Owned Enterprises: Past Lessons for Current Problems* (Washington, DC: George Washington University), http:www.gwu.edu/~ylowrey/stevensonc.html.

Townsend, M., and Harris, P., 'Now the Pentagon Tells Bush: Climate Change Will Destroy Us', *Observer*, 22 Feb. 2004, online.

Treanor, P., 'Neoliberalism: Origins, Theory, Definition', http://web.inter.nl.net/users/Paul.Treanor/neoliberalism.html.

Warner, J., 'Why the World's Economy Is Stuck on a Fast Boat to China', *Independent*, 24 Jan. 2004, 23.

Yardley, J., 'Chinese Appeal to Beijing to Resolve Local Complaints', *New York Times*, 8 Mar. 2004, A3.

—— 'Farmers Being Moved Aside by China's Real Estate Boom', *New York Times*, 8 Dec. 2004, A1 and A16.

—— 'In a Tidal Wave, China's Masses Pour from Farm to City', *New York Times*, 12 Sept. 2004, 'Week in Review', 6.

—— 'Rivers Run Black, and Chinese Die of Cancer', *New York Times*, 12 Sept. 2004, A1 and A17.

Yasheng, H., and Khanna, T., 'Can India Overtake China?', *China Now Magazine*, 3 Apr. 2004, www.chinanowmag.com/business/business.htm.

Books and Journal Articles

Amin, S., 'Social Movements at the Periphery', in P. Wignaraja (ed.), *New Social Movements in the South: Empowering the People* (London: Zed Books, 1993), 76–100.

Angell, M., *The Truth About the Drug Companies: How They Deceive Us and What To Do About It* (New York: Random House, 2004).

Arendt, H., *Imperialism* (New York: Harcourt Brace Jonovich, 1968).

Armstrong, A., Glynn, A., and Harrison, J., *Capitalism Since World War II: The Making and Breaking of the Long Boom* (Oxford: Basil Blackwell, 1991).

Arrighi, G., and Silver, B., *Chaos and Governance in the Modern World System* (Minneapolis: Minnesota University Press, 1999).

Bales, K., *Disposable People: New Slavery in the Global Economy* (Berkeley: University of California Press, 2000).

Bartholomew, A., and Breakspear, J., 'Human Rights as Swords of Empire', *Socialist Register* (London: Merlin Press, 2003), 124–45.

Bello, W., *Deglobalization: Ideas for a New World Economy* (London: Zed Books, 2002).

—— Bullard, N., and Malhotra, K. (eds.), *Global Finance: New Thinking on Regulating Speculative Markets* (London: Zed Books, 2000).

Benn, T., *The Benn Diaries, 1940–1990*, ed. R. Winstone (London: Arrow, 1996).

Blyth, M., *Great Transformations: Economic Ideas and Institutional Change in the Twentieth Century* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002).

Boddy, M., and Fudge, C. (eds.), *Local Socialism? Labour Councils and New Left Alternatives* (London: Macmillan, 1984).

Bond, P., *Against Global Apartheid: South Africa Meets the World Bank, the IMF and International Finance* (London: Zed Books, 2003).

—— *Elite Transition: From Apartheid to Neoliberalism in South Africa* (London: Pluto Press, 2000).

—— *Talk Left Walk Right: South Africa's Frustrated Global Reforms* (Scottsville, South Africa: University of KwaZulu-Natal Press, 2004).

—— 'US and Global Economic Volatility: Theoretical, Empirical and Political Considerations', paper presented to the Empire Seminar, York University, November 2004.

Brecher, J., Costello, T., and Smith, B., *Globalization from Below: The Power of Solidarity* (Cambridge, Mass.: South End Press, 2000).

Brenner, R., *The Boom and the Bubble: The US in the World Economy* (London: Verso, 2002).

Cao, L., 'Chinese Privatization: Between Plan and Market', *Law and Contemporary Problems*, 63/13 (2000), 13–62.

Carter, C., *Globalizing South China* (Oxford: Basil Blackwell, 2001).

—— 'Symbolic City/Regions and Gendered Identity Formation in South China', *Provincial China*, 8/1 (2003), 60–77.

—— 'Zone Fever, The Arable Land Debate and Real Estate Speculation: China's Evolving Land Use Regime and its Geographical Contradictions', *Journal of Contemporary China*, 10 (2001), 455–69.

Chambers, S., and Kymlicka, W. (eds.), *Alternative Conceptions of Civil Society* (Princeton: Princeton University Press, 2001).

Chandler, D., *From Kosovo to Kabul: Human Rights and International Intervention* (London: Pluto Press, 2002).

Chang, H. J., *Globalization, Economic Development and the Role of the State* (London: Zed Books, 2003).

Chibber, V., *Locked in Place: State Building and Late Industrialization in India* (Princeton: Princeton University Press, 2003).

Chua, A., *World on Fire: How Exporting Free Market Democracy Breeds Ethnic Hatred and Global Instability* (New York: Doubleday, 2003).

Clarke, S. (ed.), *The State Debate* (London: Macmillan, 1991).

Corbridge, S., *Debt and Development* (Oxford: Blackwell, 1993).

Court, J., *Corporatocracy: How Corporate Power Steals your Personal Freedom* (New York: J. P. Tarcher/Putnam, 2003).

Cowan, J., Dembour, M.-B., and Wilson, R. (eds.), *Culture and Rights:*

Anthropological Perspectives (Cambridge: Cambridge University Press, 2001).

Dahl, R., and Lindblom, C., *Politics, Economy and Welfare: Planning and Politico-Economic Systems Resolved into Basic Social Processes* (New York: Harper, 1953).

Davis, D., *Urban Leviathan: Mexico City in the Twentieth Century* (Philadelphia: Temple University Press, 1994).

Derthick, M., and Quirk, P., *The Politics of Deregulation* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1985).

Dicken, P., *Global Shift: Reshaping the Global Economic Map in the 21st Century*, 4th edn. (New York: Guilford Press, 2003).

Dixit, A., *Lawlessness and Economics: Alternative Modes of Governance* (Princeton: Princeton University Press, 2004).

Drury, S., *Leo Strauss and the American Right* (New York: Palgrave Macmillan, 1999).

Duménil, G., and Lévy, D., *Capital Resurgent: Roots of the Neoliberal Revolution*, trans. D. Jeffers (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2004).

—— —— 'The Economics of US Imperialism at the Turn of the 21st Century', *Review of International Political Economy*, 11/4 (2004), 657–76.

—— —— 'Neoliberal Dynamics: Towards A New Phase?', in K. van der Pijl, L. Assassi, and D. Wigan (eds.), *Global Regulation: Managing Crises after the Imperial Turn* (New York: Palgrave Macmillan, 2004) 41–63.

—— —— 'Neoliberal Income Trends: Wealth, Class and Ownership in the USA', *New Left Review*, 30 (2004), 105–33.

Edsall, T., *The New Politics of Inequality* (New York: Norton, 1985).

Edwards, M., and Hulme, D. (eds.), *Non-Governmental Organisations: Performance and Accountability* (London: Earthscan, 1995).

Eley, G., *Forging Democracy: The History of the Left in Europe, 1850–2000* (Oxford: Oxford University Press, 2000).

Evans, P., *Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation* (Princeton: Princeton University Press, 1995).

Fisher, W., and Ponniah, T. (eds.), *Another World is Possible: Popular Alternatives to Globalization at the World Social Forum* (London: Zed Books, 2003).

Fishman, T., *China, Inc.: How the Rise of the Next Superpower Challenges America and the World* (New York: Scribner, 2005).

Fourcade-Gourinchas, M., and Babb, S., 'The Rebirth of the Liberal Creed: Paths to Neoliberalism in Four Countries', *American Journal of Sociology*, 108 (2002), 533–79.

Frank, T., *One Market Under God: Extreme Capitalism, Market Populism and the End of Economic Democracy* (New York: Doubleday, 2000).

—— *What's the Matter with Kansas: How Conservatives Won the Hearts of America* (New York: Metropolitan Books, 2004).

Freeman, J., *Working Class New York: Life and Labor Since World War II* (New York: New Press, 2001).
George, S., *Another World is Possible IF . . .* (London: Verso, 2003).
——*A Fate Worse Than Debt* (New York: Grove Press, 1988).
——'A Short History of Neoliberalism: Twenty Years of Elite Economics and Emerging Opportunities for Structural Change', in W. Bello, N. Bullard, and K. Malhotra (eds), *Global Finance: New Thinking on Regulating Capital Markets* (London: Zed Books, 2000) 27–35.
Gill, L., *Teetering on the Rim* (New York: Columbia University Press, 2000).
Gills, B. (ed.), *Globalization and the Politics of Resistance* (New York: Palgrave, 2001).
Gowan, P., *The Global Gamble: Washington's Faustian Bid for World Dominance* (London: Versa, 1999).
Gramsci, A., *Selections from the Prison Notebooks*, trans Q. Hoare and G. Nowell Smith (London: Lawrence & Wishart, 1971).
Gray, J. *False Dawn: The Illusions of Global Capitalism* (London: Granta Press, 1998).
Greenberg, M., 'The Limits of Branding: The World Trade Center, Fiscal Crisis and the Marketing of Recovery', *International Journal of Urban and Regional Research*, 27 (2003), 386–416.
Haggard, S., and Kaufman, R. (eds), *The Politics of Economic Adjustment. International Constraints, Distributive Conflicts and the State* (Princeton: Princeton University Press, 1992).
Hale, D., and Hale, L., 'China Takes Off', *Foreign Affairs*, 82/6 (2003), 36–53.
Hall, P., *Governing the Economy. The Politics of State Intervention in Britain and France* (Oxford: Oxford University Press, 1986).
Hall, S., *Hard Road to Renewal: Thatcherism and the Crisis of the Left* (New York: Norton, 1988).
Harloe, M., Pickvance, C., and Urry, J. (eds), *Place, Policy and Politics. Do Localities Matter?* (London: Unwin Hyman, 1990).
Hart-Landsberg, M., and Burkett, P., *China and Socialism: Market Reforms and Class Struggle* (New York, 2004; = *Monthly Review*, 56/3).
Harvey, D., 'The Art of Rent: Globalization, Monopoly and the Commodification of Culture', *Socialist Register* (2002), 93–110.
The Condition of Postmodernity (Oxford: Basil Blackwell, 1989).
——'Cosmopolitanism and the Banality of Geographical Evils', in J. Comaroff and J. Comaroff, *Millennial Capitalism and the Culture of Neoliberalism* (Durham, NC: Duke University Press, 2000) 271–310.
——'From Managerialism to Entrepreneurialism: The Transformation of Urban Governance in Late Capitalism', in id., *Spaces of Capital* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2001), ch.16.
——*The Limits to Capital* (Oxford: Basil Blackwell, 1982).

Harvey, D., *The New Imperialism* (Oxford: Oxford University Press, 2003).
—— 'The Right to the City', in R. Scholar (ed.), *Divided Cities: Oxford Amnesty Lectures 2003* (Oxford, Oxford University Press, forthcoming).
—— *Spaces of Hope* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2000).
Hayter, T., and Harvey, D. (eds.), *The Factory in the City* (Brighton: Mansell, 1995).
Healy, D., *Let Them Eat Prozac: The Unhealthy Relationship Between the Pharmaceutical Industry and Depression* (New York: New York University Press, 2004).
Held, D., *Global Covenant: The Social Democratic Alternative to the Washington Consensus* (Cambridge: Polity, 2004).
Henderson, J., 'Uneven Crises: Institutional Foundation of East Asian Turmoil', *Economy and Society*, 28/3 (1999), 327–68.
Henwood, D., *After the New Economy* (New York: New Press, 2003).
Hofstadter, R., *The Paranoid Style in American Politics and Other Essays* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1996).
Holloway, J., and Pelaez, E., *Zapatista: Reinventing Revolution* (London: Pluto, 1998).
Jansen, D., *The Culture of Make Believe* (New York: Context Books, 2002).
Jessop, B., 'Liberalism, Neoliberalism, and Urban Governance: A State–Theoretical Perspective', *Antipode*, 34/3 (2002), 452–72.
Juhasz, A., 'Ambitions of Empire: The Bush Administration Economic Plan for Iraq (and Beyond)', *Left Turn Magazine*, 12 (Feb./Mar. 2004), 27–32.
Kaldor, M., *New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era* (Cambridge: Polity, 1999).
Kaplan, R., *The Coming Anarchy: Shattering the Dreams of the Post Cold War* (New York: Vintage, 2001).
King, D., *The Liberty of Strangers: Making the American Nation* (New York: Oxford University Press, 2004).
Koolhaas, R., *Delirious New York* (New York: Monacelli Press, 1994).
Krasner, S. (ed.), *International Regimes* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983).
Krugman, P., *The Great Unravelling: Losing Our Way in the Twentieth Century* (New York: Norton, 2003).
Lardy, N., *China's Unfinished Economic Revolution* (Washington, DC: Brookings Institution, 1998).
Lee, C. K., *Gender and the South China Miracle* (Berkeley: University of California Press, 1998).
Lee, S. K., 'Made In China: Labor as a Political Force?', panel statement, 2004 Mansfield conference, University of Montana, Missoula, 18–2 Apr. 2004.
Li, S.-M., and Tang, W.-S., *China's Regions, Polity and Economy* (Hong Kong: Chinese University Press, 2000).

Lomnitz-Adler, C., 'The Depreciation of Life During Mexico City's Transition into "The Crisis" ', in J. Schneider and I. Susser (eds.), *Wounded Cities* (New York: Berg, 2004) 47–70.

Lu, M., Fan, J., Liu, S., and Yan, Y., 'Employment Restructuring During China's Economic Transition', *Monthly Labor Review*, 128/8 (2002), 25–31.

Luders, R., 'The Success and Failure of the State-Owned Enterprise Divestitures in a Developing Country: The Case of Chile', *Journal of World Business* (1993), 98–121.

Lyotard, J.-F., *The Postmodern Condition* (Manchester: Manchester University Press, 1984).

McCartney, P., and Stren, R., *Governance on the Ground: Innovations and Discontinuities in the Cities of the Developing World* (Princeton: Woodrow Wilson Center Press, 2003).

MacLeod, D., *Downsizing the State: Privatization and the Limits of Neoliberal Reform in Mexico* (University Park: Pennsylvania University Press, 2004).

Mann, J., *The Rise of the Vulcans: The History of Bush's War Cabinet* (New York: Viking Books, 2004).

Martin, R., *The Financialization of Daily Life* (Philadelphia: Temple University Press, 2002).

Marx, K., *Capital*, vols. i and iii (New York: International Publishers, 1967).

—— *Theories of Surplus Value*, pt. 2 (London: Lawrence & Wishart, 1969).

Megginson, W., and Netter, J., 'From State to Market: A Survey of Empirical Studies of Privatization', *Journal of Economic Literature* (2001), online.

Merrifield, T. (ed.), *A Movement of Movements* (London: Verso, 2004).

Miliband, R., *The State in Capitalist Society* (New York: Basic Books, 1969).

Mittelman, J., *The Globalization Syndrome: Transformation and Resistance* (Princeton: Princeton University Press, 2000).

Muhleisen, M., and Towe, C. (eds.), *US Fiscal Policies and Priorities for Long-Run Sustainability*, Occasional Paper 227 (Washington, DC: International Monetary Fund, 2004).

Myers, N., *The Primary Resources: Tropical Forests and Our Future / Updated for the 1990s* (New York: Norton, 1993).

—— *Ultimate Security: The Environmental Basis of Political Stability* (New York: Norton, 1993).

Nash, J., *Mayan Visions: The Quest for Autonomy in an Age of Globalization* (New York: Routledge, 2001).

Navarro, V. (ed.), 'Development as Quality of Life: A Critique of Amartya Sen's *Development as Freedom*', in id. (ed.), *The Political Economy of Social Inequalities* 13–26.

—— *The Political Economy of Social Inequalities: Consequences for Health and the Quality of Life* (Amityville, NY: Baywood, 2002).

—— and Muntaner, C., *Political and Economic Determinants of Population Health and Well-Being* (Amityville, NY: Baywood, 2004).

Novacek, M. (ed.), *The Biodiversity Crisis: Losing What Counts* (New York: American Museum of Natural History, 2001).
Nozick, M., *Anarchy, State and Utopia* (New York: Basic Books, 1977).
Ohmae, K., *The End of the Nation State: The Rise of the Regional Economies* (New York: Touchstone Press, 1996).
Panitch, L., and Gindin, S., 'Finance and American Empire', in *The Empire Reloaded: Socialist Register 2005* (London: Merlin Press, 2005) 46–81.
Peck, J., 'Geography and Public Policy: Constructions of Neoliberalism', *Progress in Human Geography*, 28/3 (2004), 392–405.
——and Tickell, A., 'Neoliberalizing Space', *Antipode*, 34/3 (2002), 380–404.
Petras, J., and Veltmeyer, H., *System in Crisis: The Dynamics of Free Market Capitalism* (London: Zed Books, 2003).
Piketty, T., and Saez, E., 'Income Inequality in the United States, 1913–1998', *Quarterly Journal of Economics*, 118 (2003), 1–39.
Piore, M., and Sable, C., *The Second Industrial Divide: Possibilities for Prosperity* (New York: Basic Books, 1986).
Polanyi, K., *The Great Transformation* (Boston: Beacon Press, 1954).
Pollin, R., *Contours of Descent* (London: Verso, 2003).
Poulantzas, N., *State Power Socialism*, trans. P. Camiller (London: Verso, 1978).
Prasad, E. (ed.), *China's Growth and Integration into the World Economy: Prospects and Challenges*, Occasional Paper 232 (Washington, DC: International Monetary Fund, 2004).
Rapley, J., *Globalization and Inequality: Neoliberalism's Downward Spiral* (Boulder, Col.: Lynne Reiner, 2004).
Rees, G., and Lambert, J., *Cities in Crisis: The Political Economy of Urban Development in Post-War Britain* (London: Edward Arnold, 1985).
Robinson, W., *A Theory of Global Capitalism: Production, Class, and State in a Transnational World* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2004).
Rodrik, D., *The Global Governance of Trade: As If Development Really Mattered* (New York: United Nations Development Program, 2001).
Rosenblum, N., and Post, R. (eds.), *Civil Society and Government* (Princeton: Princeton University Press, 2001).
Ross, A., *Low Pay High Profile: The Global Push for Fair Labor* (New York: The New Press, 2004).
Roy, A., *Power Politics* (Cambridge, Mass.: South End Press, 2001).
Sachs, J., 'New Global Consensus on Helping the Poorest of the Poor', *Global Policy Forum Newsletter*, 18 Apr. 2000.
Seabrook, J., *In the Cities of the South: Scenes from a Developing World* (London: Verso, 1996).
Sen, A., *Development as Freedom* (New York: Knopf, 1999).

Smith, N., *American Empire, Roosevelt's Geographer and the Prelude to Globalization* (Berkeley: University of California Press, 2003).
——*The Endgame of Globalization* (New York: Routledge, 2005).
Soederberg, S., *Contesting Global Governance in the South: Debt, Class, and the New Common Sense in Managing Globalization* (London: Pluto Press, 2005).
—— 'The New International Financial Architecture: Imposed Leadership and "Emerging Markets"', *Socialist Register* (2002), 175–92.
Soros, G., *The Bubble of American Supremacy: Correcting the Misuse of American Power* (New York: Public Affairs, 2003).
——*George Soros on Globalization* (New York: Public Affairs, 2002).
Sredl'e, J., 'Brazil's Landless Battalions', in T. Mertes (ed.), *A Movement of Movements* (London: Verso, 2004).
Stiglitz, J., *Globalization and its Discontents* (New York: Norton, 2002).
—— *The Roaring Nineties* (New York: Norton, 2003).
Tabb, W., *The Long Default: New York City and the Urban Fiscal Crisis* (New York: Monthly Review Press, 1982).
Task Force on Inequality and American Democracy, *American Democracy in an Age of Rising Inequality* (American Political Science Association, 2004).
Toussaint, E., *Your Money or Your Life: The Tyranny of Global Finance* (London: Pluto Press, 2003).
United Nations Development Program, *Human Development Report, 1996* (New York: Oxford University Press, 1996).
—— *Human Development Report, 1999* (New York: Oxford University Press, 1999).
—— *Human Development Report, 2003* (New York: Oxford University Press, 2003).
Valdez, J., *Pinochet's Economists: The Chicago School in Chile* (New York: Cambridge University Press, 1995).
Vasquez, I., 'The Brady Plan and Market-Based Solutions to Debt Crises', *The Cato Journal*, 16/2 (online).
Wade, R., *Governing the Market* (Princeton: Princeton University Press, 1992).
—— and Veneroso, F., 'The Asian Crisis: The High Debt Model versus the Wall Street–Treasury–IMF Complex', *New Left Review*, 228 (1998), 3–23.
Wallace, T., 'NGO Dilemmas: Trojan Horses for Global Neoliberalism?', *Socialist Register* (2003), 202–19.
Walton, J., 'Urban Protest and the Global Political Economy: The IMF Riots', in M. Smith and J. Feagin (eds), *The Capitalist City* (Oxford: Blackwell, 1987) 354–86.
Wang, H., *China's New Order: Society, Politics and Economy in Transition* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2003).
Wei, L., *Regional Development in China* (New York: Routledge/Curzon, 2000).

Weisbrot, M., Baker, D., Kraev, E., and Chen, J., 'The Scorecard on Globalization 1980–2000: Its Consequences for Economic and Social Well-Being', in V. Navarro and C. Muntaner, *Political and Economic Determinants of Population Health and Well-Being* (Amityville, NY: Baywood, 2004) 91–114.

Wignaraja, P. (ed.), *New Social Movements in the South: Empowering the People* (London: Zed Books, 1993).

Williams, R., *Culture and Society, 1780–1850* (London: Chatto & Windus, 1958), 118.

Woo-Cumnings, M. (ed.), *The Developmental State* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999).

——*South Korean Anti-Americanism*, Japan Policy Research Institute Working Paper 93 (July 2003).

World Bank, *World Development Report, 2005: A Better Investment Climate for Everyone* (New York: Oxford University Press, 2004).

World Commission on the Social Dimension of Globalization, *A Fair Globalization: Creating Opportunities for All* (Geneva: International Labour Office, 2004).

Wright, M., 'The Dialectics of Still Life: Murder, Women and the Maquiladoras', *Public Culture*, 11 (1999), 453–74.

Wu, X., and Perloff, J., *China's Income Distribution Over Time: Reasons for Rising Inequality*, CUDARE Working Papers 977 (Berkeley: University of California at Berkeley, 2004).

Yergin, D., and Stanislaw, J., *Commanding Heights: The Battle between Government and the Marketplace that is Remaking the Modern World* (New York: Simon & Schuster, 1998).

Yew, L. K., *From Third World to First: The Singapore Story, 1965–2000* (New York: HarperCollins, 1999).

Zakaria, F., *The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad* (New York: Norton, 1998).

Zerzan, J., *Future Primitive and Other Essays* (Brooklyn, NY: Autonomedia, 1994).

Zevin, R., 'New York City Crisis: First Act in a New Age of Reaction', in R. Alcalay and D. Mermelstein (eds.), *The Fiscal Crisis of American Cities: Essays on the Political Economy of Urban America with Special Reference to New York* (New York: Vintage Books, 1977), 11–29.

Zhang, Z. 'Mediating Time: The "Rice Bowl of Youth" in Fin-de-Siècle Urban China', *Public Culture*, 12/1 (2000), 93–113.

——*Strangers in the City: Reconfigurations of Space, Power, and Social Networks within China's Floating Population* (Stanford: Stanford University Press, 2001).

——*Whither China? Intellectual Politics in Contemporary China* (Durham, NC: Duke University Press, 2001).